

**موقف إيران**  
**من إتحاد دولة الإمارات العربية المتحدة**  
**عام ١٩٧١م**

المدرس الدكتور  
نعيم جاسم محمد  
جامعة المثنى / كلية التربية



## موقف إيران من اتحاد دولة الإمارات العربية المتحدة عام ١٩٧١م

المدرس الدكتور

نعيم جاسم محمد

جامعة المثني / كلية التربية

### المقدمة :

يعد اتحاد دولة الإمارات العربية المتحدة عام ١٩٧١م أبرز حدث سياسي شهدته منطقة الخليج العربي في القرن العشرين، ولاسيما بعد إعلان بريطانيا في كانون الثاني ١٩٦٨م بأنها سوف تنسحب من المنطقة أواخر عام ١٩٧١م، مما يعني أن مصير إمارات الخليج العربية لا بد من أن يتحدد وفقاً للمتغيرات الجديدة من خلال إندماجها فيما بينها بإتحاد فيدرالي.

ومع إعلان بريطانيا نيتها الانسحاب من منطقة الخليج العربي، بدأت المساعي بين إمارات الخليج العربي من أجل وضع صيغة لشكل الإتحاد المنوي قيامه، فجرت مفاوضات بين حكام الإمارات للوصول الى صيغة ترضي كل الأطراف، ولاسيما فيما يتعلق بالدستور والعاصمة الإتحادية ومسألة المناصب وغيرها من الأمور.

وعلى الرغم من المساعي الحثيثة التي بذلها حكام الإمارات من أجل إنجاح فكرة الإتحاد، إلا أن المشاكل التي ظهرت في أثناء المفاوضات بسبب الاختلاف على بعض القضايا الجوهرية قد أخرت عملية قيام إتحاد تساعي يشمل إمارات (أبو ظبي ودبي والفجيرة والشارقة وعجمان ورأس الخيمة وأم القيوين والبحرين وقطر) وأخيراً تم الإتفاق بين حكام الإمارات السبع الأولى على قيام الإتحاد المذكور عام ١٩٧١م، في حين إختارت كل من البحرين وقطر

الإستقلال عن الإمارات الأخرى.

يوضح الباحث في هذه الدراسة موقف إيران من الإتحاد المذكور، وأهم العراقيل التي وضعتها إيران في المدة مابين إعلان فكرة الإتحاد التي بدأت عام ١٩٦٨م وحتى إعلان قيام الإتحاد عام ١٩٧١م، ولاسيما أن إيران كانت دولة حليفة للولايات المتحدة الأمريكية إبان تلك المدة، وبما أن الأخيرة كانت متورطة حينذاك في حربها في فيتنام، لذلك كانت مسألة ملء الفراغ بعد الإنسحاب البريطاني من منطقة الخليج العربي من الأمور الصعبة على الولايات المتحدة، ومن هنا جاءت فكرة " مبدأ نيكسون " عام ١٩٦٩م في الإعتماد على الدول الصديقة في المنطقة (إيران والسعودية) بإعتماد سياسة ذات العمودين، من أجل ملء الفراغ بعد إنسحاب بريطانيا، مما شجع إيران لإستغلال الفرصة لإعادة مطالبتها بالبحرين، ولكن الإستفتاء الذي أجرته الأمم المتحدة بشأن إستقلال البحرين حال دون إنضمام الأخيرة لإيران التي إضطرت للإعتراف بذلك الإستقلال.

ولما خسرت إيران البحرين فإنها بدأت تبحث عن قاعدة متقدمة لها عند مضيق هرمز، فبدأت تفكر بإحتلال الجزر العربية الثلاث (أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى)، وبدأت برفض فكرة إتحاد دولة الإمارات العربية المتحدة، ثم جرت مفاوضات بينها وبين الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، وبعد مساومات جرت بينهم، أعطي الضوء الأخضر لإيران لإحتلال تلك الجزر بعد الإنسحاب البريطاني كشرط لإعتراف إيران بإتحاد الإمارات العربية المتحدة، وفعلاً قامت قوات إيرانية باحتلال الجزر العربية الثلاث في الثلاثين من شهر تشرين الثاني ١٩٧١م، أي قبل يوم واحد فقط من موعد الانسحاب البريطاني، ومن ثم تم إعلان الإتحاد في الثاني من كانون الأول من العام نفسه، واستمر احتلال إيران لتلك الجزر الى يومنا هذا.

## المبحث الأول

### قرار الانسحاب البريطاني من منطقة الخليج العربي لعام ١٩٦٨م

يعود الوجود البريطاني في منطقة الخليج العربي الى حقبة القرن التاسع عشر الميلادي، وحينما شعرت بريطانيا بأهمية الخليج، عملت على أن تجعل وجودها فيه موثقاً بمعاهدات، فوَقعت أول معاهدة عامة مع ستة من الامراء في عام ١٨٢٠م تناولت مسألة القرصنة، كما فرضت معاهدات رئيسة أخرى على ستة أمراء آخرين (رأس الخيمة، أم القيوين، عجمان، الشارقة، دبي، أبو ظبي)، وقد صرح وزير خارجية بريطانيا عام ١٨٣٨م قائلاً: "ان مهمتنا في الخليج هي وضعه تحت سيطرتنا البحرية بعيداً عن أي تأثير أجنبي آخر قادر على منازعتنا عليه"، وفي عام ١٨٥٣م تم توقيع المعاهدة المسماة "معاهدة السلام" بين بريطانيا والامراء<sup>(١)</sup>، كما وقعت بريطانيا معاهدتين أخريين الأولى مع البحرين في عام ١٨٩٢م والثانية مع الكويت في عام ١٨٩٩م<sup>(٢)</sup>. وبتلك المعاهدات فإن بريطانيا ظلت تهيمن على منطقة الخليج العربي في ظل ضعف إماراته.

وفي كتابها الأبيض الصادر في شهر شباط من عام ١٩٦٦م أعلنت بريطانيا عن نيتها الانسحاب من المنطقة، وأصدرت في أوائل عام ١٩٦٧م كتابها الأبيض الثالث الذي قضى بتخفيض القوات العسكرية البريطانية شرق قناة السويس<sup>(٣)</sup>، وأتبع ذلك بتصريحها المشهور في السادس عشر من كانون الثاني عام ١٩٦٨م، الذي جاء ضمن الخطاب الذي ألقاه رئيس وزراء حكومة العمال هارولد ولسون<sup>(٤)</sup> Harold Wilson (١٩٦٤-١٩٧٠) أمام مجلس العموم البريطاني، وتحدث فيه عن المشكلات الاقتصادية الحادة التي تواجهها بريطانيا، وعن برنامج جديد للحد من إلتزاماتها الخارجية، وذكر أن حكومته قررت الانسحاب عسكرياً من الشرق الأقصى والخليج العربي قبل نهاية عام ١٩٧١م<sup>(٥)</sup>، الأمر الذي يعني إنهاء بريطانيا لالتزاماتها السياسية، بما في ذلك شؤون الدفاع والعلاقات الخارجية الواردة في معاهداتها مع إمارات الخليج

العربي، التي وقعت منذ القرن التاسع عشر، أو بتعبير آخر إنهاء العلاقات التعاهدية بين بريطانيا وبين هذه الامارات<sup>(٦)</sup>.

وهناك جملة أمور أدت الى إعلان قرار الانسحاب البريطاني، إذ فقدت بريطانيا الهند بعد استقلالها عام ١٩٤٧م، ولم يعد للطرق المؤدية اليها قيمة لبريطانيا كما كانت في السابق، كما تولت الولايات المتحدة الامريكية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية أمر كفالة شاه إيران محمد رضا بهلوي<sup>(٧)</sup> من التهديدات السوفيتية منذ أن خرج السوفيت من شمال إيران عام ١٩٤٦م، كما فقدت بريطانيا قناة السويس بعد إجلائها عنها عام ١٩٥٤م وفشل العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦م، وكذلك ثورة عام ١٩٥٨م في العراق، مما أدى الى تدهور نفوذها في المنطقة، كما أن للأوضاع الاقتصادية الداخلية المتردية - تخفيض الجنيه الاسترليني في تشرين الثاني ١٩٦٧م - التي كان يتطلبها وجودها العسكري شرق قناة السويس، ولاسيما بعد إغلاقها إثر حرب عام ١٩٦٧م، وكذلك معارضة الرأي العام البريطاني لمسألة تحمل عبء الدفاع عن الخليج العربي، وقلّة إهتمام شركات النفط العالمية بالوجود العسكري البريطاني، وإعتمادها على علاقاتها بدول وإمارات المنطقة، وتطور الاسلحة القتالية، مما يجعل السيطرة لا تتطلب احتلالاً عسكرياً<sup>(٨)</sup>.

وقبل إعلان بريطانيا رسمياً عن قرارها بالانسحاب من المنطقة، أرسلت وزير الدولة للشؤون الخارجية المكلف بشؤون الشرق الأوسط جورنوي روبرتس Jorney Robrits في مهمة استطلاعية الى بعض دول الخليج في كانون الثاني ١٩٦٨م، ولاسيما أنه قد أثيرت في تلك الآونة العديد من التساؤلات حول مشكلات الأمن الإقليمي والفراغ وموقف الولايات المتحدة الأمريكية، وعلى الرغم من أن مهمة روبرتس ومباحثاته في كل من إيران والسعودية والكويت وبعض إمارات الخليج قد أحيطت بالسرية التامة، إلا أنه كان واضحاً من المهمة الهدف الذي كانت تسعى اليه بريطانيا، وهو ترتيب

قيام منظمة دفاع مشترك بين إيران والسعودية والكويت للدفاع عن منطقة الخليج عندما تنسحب القوات البريطانية، ولذلك حرص روبرتس في مباحثاته على إقناع دول الخليج بالتعاون مع الإمارات العربية على إيجاد ترتيب دفاعي مشترك يكون من شأنه إقامة سياج من الأمن والصدقة حول مشروع اتحاد الإمارات العربية الذي بدأ تنفيذه منذ ذلك الحين<sup>(٩)</sup>.

ومن المؤكد أن الموقف الذي اتخذته كل من السعودية والكويت برفض قيام تحالف إقليمي كان من أهم الأسباب التي أدت الى تراجع بريطانيا عن محاولتها إلى حد التصريح بأن مبعوثها لم يقترح حلفاً مشتركاً، وهكذا أدركت بريطانيا في النهاية أن أسلوب المحالفات مناف لطبيعة العصر الذي أخذ يلفظ سياسة الأحلاف، ولاسيما أن مشروع الحلف الإقليمي بين دول الخليج لم يجد استجابة لدى الرأي العام العربي سواء أكان ذلك على المستوى الرسمي أو الشعبي<sup>(١٠)</sup>.

من جانب آخر أثار قرار الحكومة البريطانية بالانسحاب من منطقة الخليج العربي مخاوف الإدارة الأمريكية، التي عدت القرار بمثابة الصدمة المفاجئة، لذلك فقد انصب الجهد الأمريكي ومنذ البداية على مواجهة هذا القرار وتحليل أبعاده وتحديد أسبابه وتقدير نتائجه والتشاور مع الأطراف الإقليمية لتجاوز سلبياته، وكانت أولى الخطوات التي قررت إتخاذها بهذا الصدد، محاولة الضغط - وبكل الوسائل المتاحة - على الحكومة البريطانية لتعديل سياستها المعلنة تجاه الخليج، أو على الأقل إرجاء تنفيذها، فقد حاول وزير الخارجية الأمريكي إقناع زميله البريطاني بإبقاء قوات بلاده في المنطقة مقابل تعهد أمريكي بمساندة بريطانيا في حل أزمتها المالية<sup>(١١)</sup>. وهذا مؤشر على حرجة موقف الولايات المتحدة الأمريكية وصعوبة ملئها الفراغ بعد الانسحاب البريطاني، ولاسيما أنها متورطة آنذاك في حربها في فيتنام.

أما الرئيس الأمريكي ليندون جونسون Lyndon B. Johnson فقد دعا من جانبه الحكومة البريطانية للإبقاء على قواعدها العسكرية تحسباً للفراغ الذي

سوف يخلفه إنسحابها، كما أبدت المملكة العربية السعودية قلقها من القرار البريطاني، لأنها كانت تخشى من الهيمنة الإيرانية على الخليج، وكانت البحرين تخشى بدورها من تجدد الإدعاءات الإيرانية عليها<sup>(١٢)</sup>. كما عرضت بعض الإمارات العربية وتحديدًا إمارة دبي على الحكومة البريطانية المساهمة في التكاليف المادية المترتبة على استمرار وجودها العسكري<sup>(١٣)</sup>.

وعلى الرغم من توقع الكثيرين سعي الولايات المتحدة الأمريكية السريع نحو التقدم باتجاه الخليج وتأدية دور شرطي المنطقة، فإنها كانت أكثر تفهماً للموقف، إذ دعت بريطانيا إلى دعم الأنظمة الخليجية وتخفيف حدة الصراع بينها عن طريق تشجيع التعاون الإقليمي ودعمه بين دول المنطقة كافة، فتبقى هي خلف الستار، ولا تتدخل تدخلا مباشراً في شؤون هذه الدول الداخلية وتظل تشجعها وتدعمها دعماً متكاملًا حتى يتسنى لها التوغل بمنتهى الهدوء<sup>(١٤)</sup>.

أما موقف إيران من قرار الانسحاب البريطاني، فقد كسر رئيس الوزراء الإيراني أمير عباس هويدا<sup>(١٥)</sup> جدار الصمت لأول مرة في السابع والعشرين من كانون الثاني ١٩٦٨م في مؤتمر صحفي، إذ أعلن أن إيران بوصفها دولة تتمتع " بأعظم قوة" في عموم الخليج، فإنه من الطبيعي أن تهتم وبصورة كبيرة باستقرار وأمن المنطقة، وللوصول إلى هذه الغاية، فقد تهيأت إيران للتعاون مع أية دولة ساحلية ترغب في ذلك، ولكن يجب أن يكون واضحاً - كما أعلن رئيس الوزراء - بأن هذا الموضوع لا يعني القوى غير الخليجية، وبأنه ليس المقصود من فكرة التعاون هذه، السماح للبريطانيين بالمغادرة من باب، ثم الدخول الأمريكي أو البريطاني بشكل آخر من باب ثان، كما أكد هويدا عدم وجود شك بأن إيران سوف تحمي مصالحها وحقوقها في الخليج بكل ما أوتيت من قوة، وسوف لا تسمح لاية قوة خارجية بالتدخل في الخليج<sup>(١٦)</sup>. وقد بدأت الحكومة الإيرانية تكثف تصريحاتها الخاصة بحقوقها الإقليمية في الخليج كما تطلعت إلى الحصول على تأييد سوفيتي بالنسبة لادعاءاتها، ولاسيما أن



الاتحاد السوفيتي سبق له أن أيد إيران في دعواها الخاصة بالبحرين حتى عام ١٩٥٣م<sup>(١٧)</sup>.

وقد أصدرت إيران في نيسان ١٩٦٨م بياناً رسمياً عبّرت فيه عن موقفها إزاء الانسحاب البريطاني جاء فيه معارضة إرتباط المنطقة ببريطانيا، والمطالبة بما تدعيه من الأراضي التي سلختها بريطانيا عن إيران ومعارضة تسليمها للعرب وتأكيداً التمسك بالحقوق الإيرانية في الخليج<sup>(١٨)</sup>، إذ كانت إيران تنظر الى الخليج بكونه بحيرة فارسية، ومن ثم أخذت تعد نفسها لتكون القوة المهيمنة عليه، ولاسيما أن قرار الانسحاب إقترن بضجة سياسية وإعلامية واسعة النطاق، بما سيؤدي اليه من حدوث فراغ يتعين ملؤه، حتى لاتتاح الفرصة للسوفيت أو للعناصر الراديكالية المعادية للأنظمة القائمة فرصة التغلغل في المنطقة<sup>(١٩)</sup>.

أما المملكة العربية السعودية فقررت من جانبها ضم جهودها الى جهود كل من الكويت والبحرين من أجل مواجهة التطورات المتوقعة بعد إنسحاب البريطانيين من منطقة الخليج عام ١٩٧١م، ولقد فسرت إيران ذلك العمل بأنه موقف عدائي تجاه مصالحها في المنطقة، وراحت توجه الاتهامات الى كل من المملكة العربية السعودية والكويت بأنهما تمارسان نشاطاً في الخليج بالتعاون مع البريطانيين، ولقد تسببت تلك الاتهامات، التي عدتها المملكة العربية السعودية غير مبررة، في حدوث تراجع في العلاقات السياسية مع السعودية والكويت، ولقد أبقى الشاه محمد رضا بهلوي الأمور على سخونتها بإصدار تعليمات لسفيره في السعودية لتقديم شكوى فحواها أن الصحافة السعودية تستخدم مصطلح "الخليج العربي" في تغطيتها اليومية لأخبار المنطقة<sup>(٢٠)</sup>. علماً أن المصطلح المذكور كان دائماً يثير غضب وإمتعاض الشاه، لكون الأخير يعد الخليج فارسياً وليس عربياً.

ومما تجدر الاشارة اليه أن وزير الخارجية البريطانية جورج طومسون Gorg Tomson سبق وان أعلن في التاسع عشر من كانون الثاني ١٩٦٧م "بأن

سياسة الحكومة البريطانية هي تشجيع التعاون ليس فقط بين إمارات الخليج العربي بعضها مع البعض، وإنما بينها وبين جاراتها (الأكبر) منها أيضاً أملاً في أن يؤدي هذا التعاون في النهاية الى إيجاد نظام بديل للأمن الذي كانت توفره بريطانيا لمنطقة الخليج العربي" (٢١).

وقد عاد رئيس الوزراء الإيراني أمير عباس هويدا في أيار ١٩٦٨م وأكد إصرار حكومته على ضرورة انسحاب بريطانيا من الخليج، وألا يترتب على هذا الانسحاب ترك الباب مفتوحاً لتدخل أمريكي أو لعودة النفوذ البريطاني تحت أي شكل من الأشكال، ووضح في ذلك الوقت أيضاً حدوث تقارب بين إيران والسعودية، ولاشك في أن هذا التقارب كان من أهم الخطوات التي أنجزت للمحافظة على الاستقرار في الخليج، ولاسيما إذا أخذنا في الحسبان أن السعودية تعد نفسها حامية لعروبة الخليج، ومن ثم فقد كان من المتوقع في حالة عدم التوصل الى تقارب بينها وبين إيران، أن يؤدي الانسحاب البريطاني الى صدام بين هاتين الدولتين الكبيرتين من دول الخليج (٢٢).

كما أشار رئيس الوزراء الإيراني في أثناء لقائه مع الرئيس الأمريكي جونسون في الخامس من كانون الأول ١٩٦٨م " إلى أن الوضع في العالم يميل على إيران القيادة المسؤولة، فالقيادة غير المسؤولة يمكن أن تقود إلى الحرب، ويجب على إيران تحديث قواتها المسلحة، إذ أن الدفاع عن أية منطقة لا بد أن يكون على عاتق أهلها، وليس لدى إيران النية بمهاجمة أي أحد، لكنها تدرك أن على البريطانيين أن يغادروا الخليج الفارسي "، وأكد هويدا " أن إحدى المشاكل التي تواجهها هي أن بعض الأنظمة على الجانب الآخر من الخليج هي أنظمة غير مستقرة "، وأشار هويدا الى العراق (٢٣)، فضلاً عن سوريا ومصر قائلاً: " علينا أن نبحث عن السلام ونعتمد عليه، وعلينا أن نبني صرح السلام، وهذه هي السياسة التي يتبعها الشاه" (٢٤).

ولتأكيد الدور الإيراني، عجلت الحكومة الإيرانية في عملية بناء القوة العسكرية الإيرانية، ولاسيما البحرية والجوية، وفي حين كانت نسبة الزيادة في النفقات العسكرية الإيرانية بمقدار (١٠٪) سنوياً، فإنها قفزت في عام ١٩٧٠م الى (٥٠٪) مرة واحدة، ثم قفزت نسبة الزيادة الى أضعاف ذلك في الأعوام القليلة التالية، بحيث أصبحت إيران في منتصف سبعينيات القرن العشرين أكبر دولة مشترية للسلاح في العالم، وكانت الولايات المتحدة الأمريكية المصدر الرئيس للأسلحة والمعدات العسكرية التي حصلت عليها إيران، وقد برّر الشاه سياسته العسكرية هذه بأنها ضرورية لملء الفراغ السياسي - الإيديولوجي الذي سيعقب الإنسحاب البريطاني، وقد أيدت الولايات المتحدة وبريطانيا ودعمتا أيضاً سياسة الشاه هذه، وبذلك أسندتا إلى إيران دور شرطي المنطقة<sup>(٢٥)</sup>.

حاول الشاه محمد رضا بهلوي إقناع الملك فيصل بن عبد العزيز ملك السعودية في أثناء زيارته الى الرياض في تشرين الثاني ١٩٦٨م، بأن الانسحاب البريطاني سيترك المنطقة مكشوفة ومعرضة للغزو من قبل العناصر اليسارية وانه من الضروري الوقوف بصلاية أمام هذا الغزو، وكان مما ساعد على تأكيد هذا التوقع، تحرك الاسطول السوفيتي في البحر المتوسط في أعقاب نكسة عام ١٩٦٧م، وظهور قطع من الاسطول السوفيتي في الخليج العربي والمحيط الهندي، مما أعطى إحساساً بنمو مركز الإتحاد السوفيتي في المنطقة، الا أنه من الملاحظ أن المفاوضات بين الشاه والملك فيصل لم تتعد أكثر من التباحث حول المستقبل السياسي للخليج العربي، ويرجع ذلك لسببين:

١- إن أي تحالف عسكري أصبح غير مقبول في المنطقة بعد أن أعلنت الكويت والعراق معارضتهما الشديدة لأي نوع من أنواع الأحلاف العسكرية .

٢- إن سياسة الأحلاف العسكرية لم تعد تتفق مع روح العصر، فضلاً عن

أن هناك مبادرة كانت من أبناء الخليج أنفسهم حول إيجاد تعاون فيما بينهم لإقامة اتحاد إمارات الخليج يمكن أن يقوم بمسؤولياته السياسية والاقتصادية والعسكرية<sup>(٢٦)</sup>.

ومن جانب آخر أعلن الشاه في مجلس النواب الإيراني في السادس من تشرين الأول ١٩٦٩م، أن بلاده ستواصل تعزيز قواتها المسلحة، وأكد "أن إيران ستتحمل مسؤوليات كبيرة من حيث الدفاع عن المنطقة بعد انسحاب بريطانيا من شرق السويس"، وحذر من أن النفقات ستكون باهضة، وأوضح أن الدفاع عن أمن المنطقة أمر من إختصاص دول المنطقة نفسها<sup>(٢٧)</sup>. وأكد الشاه أيضاً "أن أي قرار يؤخر الانسحاب البريطاني سوف يحدث انفجاراً في الشعور القومي في المنطقة ولاسيما في البحرين ودول الخليج الأخرى، ومن ثم سيؤدي إلى ضرر في عملية السلام ويؤثر على مصالح بريطانيا، ولذلك فإن إيران لاتعترم الطلب من القوات البريطانية بالبقاء في المنطقة"، جاء ذلك في مقابلة معه نشرت في الثالث عشر من نيسان ١٩٧٠م<sup>(٢٨)</sup>.

كما شدد الشاه على أن إيران ستعزز قوتها العسكرية لحماية مصالحها ومواجهة أي حادث إقليمي بصورة مستقلة، وقال: "إن حرية المرور والملاحة في الخليج حيوية لإيران مادامت هناك نقطة واحدة، ومادامت التجارة والملاحة الدوليتان قائمتين"، وقال أيضاً "أنه ليست لدى إيران أية نوايا إقليمية في الخليج، وأنها لن تتحمل حلول آخرين محل البريطانيين بعد انسحابهم في السنة القادمة"، جاء ذلك في أثناء خطاب ألقاه في المجلس الإيراني في السادس من تشرين الأول ١٩٧٠م<sup>(٢٩)</sup>.

ومن جانب آخر حضر الشاه محمد رضا بهلوي المناورات العسكرية الجوية والبحرية التي قامت بها القوات المسلحة الإيرانية، والتي شملت عمليات إنزال وحدات من المظليين ورجال الكوماندوز البحريين، ورافق الشاه في رحلته الى منطقة المناورات رئيس الوزراء أمير عباس هويدا ورئيس الأركان

الجنرال فريد دجم وقائد القوة البحرية الأدميرال فرج الله رضائي، فضلاً عن قائد الطيران، وجرت المناورات فوق جزيرة (باني فارو) عند مضيق هرمز، وجاءت هذه المناورات في أعقاب تقديم عدد لم يكشف النقاب عنه من طائرات الفانتوم الأمريكية لإيران، وكذلك في أعقاب تقديم زوارق حربية بريطانية لحكومة الشاه، فضلاً عن أن هذه المناورات جاءت في أعقاب الإطاحة بسultan عمان سعيد بن تيمور وتسلم ابنه قابوس مقاليد السلطة<sup>(٣٠)</sup>، وكذلك فإن هذه المناورات جاءت في أعقاب إعلان بريطانيا عن تمسكها بوجودها العسكري شرقي السويس بما فيه الخليج العربي، كما أرادت إيران من هذه المناورات أن تؤكد بأنها الوريث القوي للقوى الاستعمارية وحارس مصالحها في الخليج العربي<sup>(٣١)</sup>. ويبدو أن إيران بدأت تتطلع لإدء دور مؤثر في المنطقة والظهور بمظهر الدولة القوية إبان تلك المدة.

وفي محاولة من حكومة المحافظين البريطانية التي إستلمت السلطة رسمياً في حزيران ١٩٧٠م - لإحتواء إيران - أجرى السير إليك دوغلاس هيوم Elik Doglas Heum وزير الخارجية البريطانية محادثات مع الشاه في بروكسل لإقناعه بوجهة نظر بريطانيا في الإبقاء على قواعد عسكرية في الخليج ضد المنظمات الثورية وتصاعد عملياتها بعد أن أبدت الحكومة العراقية موقفها المعارض ضد أي إتفاقيات تتصل بالخليج من دون أن تكون طرفاً فيها، كذلك أوفد دوغلاس هيوم وليام لوس William Los - الذي كان يعمل مقيماً سياسياً في الخليج - للقيام برحلة استطلاعية الى دول وإمارات المنطقة في آب من العام نفسه، ويعد التقرير الذي قدمه لوس عن نتائج إستطلاعاته الأساس الذي بنت عليه حكومة المحافظين سياستها، إذ بنى لوس تقريره على ضرورة المضي قدماً في تنفيذ الإنسحاب الذي أصبح المطلب الملح في المنطقة، وشدد التقرير على ضرورة إستبعاد أية فكرة بشأن الإصرار على وجود عسكري دائم أو شبه دائم بعد المدة التي سبق أن حددتها حكومة العمال البريطانية

السابقة للإنسحاب، وهي نهاية عام ١٩٧١م، مؤكداً أن أي وجود عسكري بريطاني سيؤدي الى معارضة قوية من جانب سكان المنطقة وكذلك من الدول المجاورة، كما سيكون له تأثير ضار على المصالح البريطانية، وأن قيام اتحاد إمارات الخليج هو أفضل وسيلة لمواجهة الموقف بعد الإنسحاب البريطاني، هذا فضلاً عن ضرورة تشجيع التقارب بين دول الخليج كونه مساعداً على الاستقرار الاقليمي وللمحافظة على المصالح الغربية<sup>(٣٢)</sup>. ومن جانب الولايات المتحدة الأمريكية فإنها أرادت أن تملأ الفراغ الناجم عن الإنسحاب البريطاني، خشية ملء ذلك الفراغ من قبل الإتحاد السوفيتي، الذي قد يستغل إنشغال الولايات المتحدة في حربها في فيتنام إبان تلك المدة، فجاء مبدأ نيكسون ليضع الحل المناسب بعد الإنسحاب البريطاني.

## المبحث الثاني

### أثر قرار الإنسحاب البريطاني في الإعلان عن مبدأ نيكسون عام ١٩٦٩م

تصاعدت الدعوات داخل الولايات المتحدة الأمريكية وفي العالم الغربي لملء الفراغ الناجم عن إنسحاب القوات البريطانية، وكانت الدوائر السياسية والأمنية الأمريكية تراقب تنامي القوة الإقتصادية والسياسية في بلدان عديدة تقع على ضفاف الخليج وكان من أهمها إيران، وبقيت السياسة الأمريكية من دون تغيير في منطقة الخليج، وظلت متحفظة تجاه أي تطور أو تغيير في الوضع الداخلي لبلدان الخليج<sup>(٣٣)</sup>.

لم تكن الولايات المتحدة الأمريكية تحبذ سياسة الإنسحاب، بل حاولت بمختلف الوسائل الضغط على الحكومة البريطانية لتعدل من سياستها، أو على الأقل إرجاء تنفيذها، ومع ذلك فلم تكن الولايات المتحدة على إستعداد لكي تترث الوجود العسكري البريطاني في الخليج، لأن ذلك يتنافى مع سياستها التي تميل الى ضمان مصالحها بطريقة غير مباشرة، ومن ثم ركزت جهودها على إيجاد

تحالف إقليمي في المنطقة، وكان المشروع الأمريكي يتضمن نقطتين رئيسيتين:  
الاولى: إستمالة إمارات الخليج لتخطي خلافاتها والإضمام الى اتحاد فيما بينها.

الثانية: تشجيع كل من السعودية وإيران على تنسيق سياستهما الدفاعية في المنطقة حتى يمكنهما أن يحلا محل بريطانيا في حراسة الخليج<sup>(٣٤)</sup>.

ولكن هذا المشروع الذي تبنته السياسة الأمريكية بالإشتراك مع بريطانيا كان مصيره الفشل، فالشعور العربي كان يناهض أي شكل من أشكال التكتلات العسكرية التي تضم أطرافاً غير عربية، بل كان يرفض إيجاد تحالف عسكري بين أطراف عربية يكون خارجاً عن نطاق الجامعة العربية، ومن ناحية أخرى أن فكرة اتحاد إمارات الخليج لن ينظر اليها بعين التقدير مالم تكن الفكرة نابعة من المنطقة ذاتها، ومن حاجة سكان الإمارات اليها، وقد سبق أن قامت بريطانيا بمحاولة تجميع أمراء الساحل العماني في مجلس إتحادي تشرف عليه، بيد أن هذه المحاولة لم تلق إستجابة من الرأي العام العربي<sup>(٣٥)</sup>.

ومن هنا كان من الطبيعي والمتوقع أن تتقدم الولايات المتحدة لتحاول أن تملأ الفراغ الذي سينشأ عن هذا الانسحاب الذي مالت الدوائر الإستراتيجية الأمريكية الى تفسيره من زاوية أنه كان سيعمل على تصعيد حدة الصراع بين الولايات المتحدة والإتحاد السوفيتي حول منطقة المحيط الهندي والخليج<sup>(٣٦)</sup>.

ويبدو أن الإدارة الأمريكية كانت تحشى من إستغلال الإتحاد السوفيتي لقرار الانسحاب حين اتخاذ الإجراءات اللازمة التي تؤمن مصالحها في المنطقة<sup>(٣٧)</sup>. وقد شددت تصريحات المسؤولين الأمريكيين على مسألة عدم إستعداد الولايات المتحدة للتدخل عسكرياً في شؤون المنطقة، إذ صرح جون مانسفيلد John Mansfield -زعيم الأغلبية في مجلس النواب الأمريكي - قائلاً: " أنا آسف لشعور البريطانيين أنهم مجبرون على إتخاذ تلك الخطوة، لأنه سيتطلب منا أن نملأ هذا الفراغ، ولأأدري كيف سنقوم بهذا العمل، لأنني لأظن بأن

لدينا الرجال أو الموارد" (٣٨). الأمر الذي يؤكد مدى ضعف الموقف الأمريكي بسبب التورط في فيتنام.

أما الجهود التي بذلها الشاه محمد رضا بهلوي من أجل الحصول على إعراف غربي بنفوذ إيران في المنطقة، فقد زادت من تفاقم الوضع، فالشاه كان يريد من الولايات المتحدة أن تعلن بأن إيران هي القوة الإقليمية الوحيدة القادرة على الدفاع عن مشيخات الخليج العربي وعلى ملء الفراغ الذي سيتركه الإنسحاب البريطاني عام ١٩٧١م (٣٩).

وعندما تولى الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون Retshard Nexon الرئاسة في كانون الثاني ١٩٦٩م، لم يرث فقط من سلفه الحرب في فيتنام، وإنما أيضاً مركزاً أمنياً غربياً يتداعى ببطء نوعاً ما في الشرق الأوسط، وعند وضع خطة المسار السياسي لإدارته، أدرك نيكسون أن الشعب الأمريكي الذي أحدثت الحرب الفيتنامية إنقساماً عميقاً في صفوفه، لم يعد راغباً في تحمل أي أعباء، فتوافق الرأي السياسي الداخلي اللازم لمساندة دور أمريكي أكبر في الشرق الأوسط، أي العودة الى إنتهاج سياسات إدارة الرئيس الأمريكي السابق إيزنهاور Ezin Hawar (١٩٥٣-١٩٦٠م)، لم يعد له وجود، وأوضح نيكسون في حديث للصحفيين في الخامس والعشرين من تموز ١٩٦٩م في أثناء توقفه في جزيرة جوام، أن على الدول الآسيوية أن تتحمل في المستقبل مسؤولية أكبر عن شؤونها الدفاعية، وسرعان ما إستطرد نيكسون عارضاً بإسهاب إطار نظريته التي أصبحت تعرف بإسم مبدأ نيكسون Nexon Doctrine (٤٠) ..

وقد أمر نيكسون مجلس الأمن القومي الأمريكي الذي كان يرأسه آنذاك هنري كيسنجر Henry Algred Kissinger، بدراسة الخيارات السياسية المتاحة أمام الولايات المتحدة والتوصيات المطلوبة بإطار سياسي أساسي، وقدم كيسنجر توصياته الى البيت الأبيض، وبعد مراجعة هذه التوصيات والخيارات المطروحة في توصية كيسنجر، قرر كيسنجر إختيار (الخيار



رقم/٣)، وأصدر على ضوءه قرار الأمن القومي المرقم (٩٢) لسنة ١٩٦٩م لرسم سياسة الولايات المتحدة في الخليج العربي، أما الخيارات التي قدمها كيسنجر فهي<sup>(٤١)</sup>:

أ. الخيار الأول / الإبتعاد: وهو أن تستمر الولايات المتحدة - كما في السابق - في تقديم المساعدات العسكرية الى الحكومات الموالية للغرب في الخليج العربي، لكن عليها أن لاتقبل دوراً عسكرياً مباشراً في المنطقة.

ب. الخيار الثاني / التدخل: نشر قوات أمريكية في الخليج العربي لتأدية مهمات (الشرطي) التي كانت بريطانيا تؤديها في السابق.

ت. الخيار الثالث / العثور على وكيل: تجنيد قوة أخرى لإداء دور (الشرطي الإقليمي) بدلاً من نشر قوات أمريكية .

وبعد مناقشات مستفيضة لصناع السياسة الأمريكية تم إختيار إيران والسعودية لتمثيل هذا الدور، ومن هنا برزت " سياسة ذات العمودين " Twin Pillars Policy، أو " سياسة الدعامتين " التي طرحها نائب وزير الخارجية الأمريكية جوزيف سيسكو Gozef SESCO بقوله: " سنحاول مساعدة أهم دولتين في المنطقة إيران والسعودية بحيث تصبحان أهم عنصرين للإستقرار عند خروج بريطانيا من المنطقة "<sup>(٤٢)</sup>. أما لماذا تم إختيار إيران الى جانب السعودية لهذه المهمة، فلأنها جاءت منسجمة مع مبدأ نيكسون، وإنتلاقاً من المبررات الآتية<sup>(٤٣)</sup>:

١- إن إيران حليف موثوق به لدى الولايات المتحدة الأمريكية، مرتبط معها بمعاهدات وتحالفات منذ الحرب العالمية الثانية ومازال يدور في فلكها.

٢- موقع إيران الإستراتيجي والمهم، فهي دولة مجاورة للإتحاد السوفيتي وتشترك معه بشريط حدودي يقدر ب(٢٥٠٠) كيلو متر، فهي إذن حاجز يحول دون إمتداد الخط السوفيتي الشيوعي الى المنطقة، فضلاً عن

الإمكانات العسكرية الهائلة التي تتمتع بها إيران قياساً الى دول المنطقة، والإنسجام بين طموحات الشاه التوسعية في منطقة الخليج العربي والمصالح الأمريكية.

٣- عدم وجود أي مشاكل بين إيران وإسرائيل.

وبموجب سياسة ذات العمودين، أوكلت الولايات المتحدة أمن الخليج العربي الى الدولتين الأقوى في المنطقة، إيران والمملكة العربية السعودية، لكن بما أن إيران الدولة الأكثر كثافة بالسكان والأقوى عسكرياً في المنطقة، وبما أنها البلد الرئيس الذي يطل على مضيق هرمز الإستراتيجي، فقد وقع جل العبء الأمني على كاهلها، وهو ما كان مبعث إرتياح عظيم لدى الشاه<sup>(٤٤)</sup>. أما السعودية فإنها لاتستطيع الإضطلاع بهذا الدور الذي يمكن أن تؤديه إيران في منطقة الخليج العربي حتى في حالة رغبتها، لقلّة عدد سكانها، وضعف مستوى قوتها العسكرية<sup>(٤٥)</sup>.

وفي هذا الإطار أعلن الشاه محمد رضا بهلوي " أن منطقة الخليج هي منطقة حيوية بالنسبة لنا، وقضية مضيق هرمز بالنسبة الينا مثل الحياة والمات، والخليج هو الطريق الوحيد لتصدير النفط الى الأسواق العالمية، ولهذا فإن حفظ المصادر النفطية الإيرانية ومؤسساتها ضرورية جداً"<sup>(٤٦)</sup>، وفي ربيع عام ١٩٧١م أعلن الشاه أن بلاده تتحمل مسؤولية الدفاع عن الخليج بعد إنسحاب البريطانيين من هناك<sup>(٤٧)</sup>.

وبهذا تكون إيران وفقاً لمبدأ نيكسون وسياسة ذات العمودين قد أصبحت ذات أهمية إستراتيجية في نظر الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية، التي بدأت تنظر الى إيران بصفتها شرطي الخليج والمدافع عن المصالح الغربية فيه، ومن جانب آخر كان لإيران موقف من قيام إتحاد بين إمارات الخليج العربية التي كان لبريطانيا دور في ذلك قبل الانسحاب من المنطقة.

## المبحث الثالث

### اتحاد دولة الإمارات العربية المتحدة عام ١٩٧١م والموقف الإيراني

كانت ثمة اتجاهات نحو تعاون وثيق بين حكام إمارات الساحل العماني بدأ في تكوين مجلس حكام الإمارات المتصالحة (بدأت الفكرة عام ١٩٣٢م وطبقت بالفعل وكان المجلس يعقد إجتماعات دورية) وذلك بسبب التيارات السياسية التي أخذت تصل الى تلك المنطقة، كما أنشئ صندوق لتطوير الإمارات (عام ١٩٦٥م بشكل خاص)، وسبق أن حاولت الجامعة العربية إنشاء صندوق لتنمية إمارات الخليج العربي، لكن بريطانيا وقفت في سبيله، وإهتمت الكويت والسعودية بمشروعات تنمية خاصة بكل منهما في إمارات الساحل، ثم أخذت إمارة أبوظبي القيام بمشروعات تنمية في تلك الجهات<sup>(٤٨)</sup>.

وجاءت أول خطوة عملية تمهيدية على يد الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان<sup>(٤٩)</sup> والشيخ راشد بن سعيد آل مكتوم<sup>(٥٠)</sup> حاكمي إمارتي أبوظبي ودبي، عندما أعلننا في بيان مشترك صدر في دبي في الثامن عشر من شباط ١٩٦٨م قيام اتحاد فيدرالي بين إمارتيهما، ودعا إمارات ساحل عمان الخمس الباقية أو حكام الإمارات المتصالحة (الشارقة، عجمان، رأس الخيمة، أم القيوين، الفجيرة) وإمارتي البحرين وقطر للإنضمام الى الاتحاد، وبعد هذه الخطوة إنعقد مؤتمر عام في إمارة دبي في المدة الواقعة بين ٢٥-٢٧ شباط من العام نفسه، ضم حكام الإمارات الخليجية السبع، إذ شارك حاكما قطر والبحرين، فضلاً عن حكام الإمارات الأخرى لبحث إنشاء اتحاد فيدرالي يضم هذه الإمارات جميعاً<sup>(٥١)</sup>. وقد أسفر إجتماعهم عن صدور (إتفاق دبي)<sup>(٥٢)</sup>، الذي أصبح محوراً لكل حياة الخليج السياسية بين عامي ١٩٦٨-١٩٧١م، وبداية الحلقة المفرغة لما أعلنه هذا الإتفاق وهو قيام (اتحاد الإمارات العربية المتحدة)<sup>(٥٣)</sup>.

وقد تمخض عن المؤتمر تشكيل مجلس أعلى يضم حكام الإمارات التسع وهيأة تنفيذية تعرف بإسم " مجلس الإتحاد "، مهمتها معاونة المجلس الأعلى، كما نصت على تشكيل محكمة عليا، وتناولت جوانب أخرى في سبيل تطوير الإتحاد، وبدأ المجلس الأعلى للإتحاد بعقد دوراته الإعتيادية أولاها في إمارة أبو ظبي للمدة بين ١٩١٨ و١٩٦٨م، وحضر ممثلون عن جميع الإمارات ماعدا إمارة الفجيرة، التي إعتذر حاكمها عن إمكان إيفاد من يمثله الى اللجنة التحضيرية المذكورة لأسباب طارئة، هي في الواقع عدم وجود أي مستشار ذي خبرة لديه ذلك الحين، وفوض الى وفد أبو ظبي تمثيل إمارته أيضاً في اللجنة، ورافقت إجتماعات هذه الدورة بعض المشاكل والعقبات<sup>(٥٤)</sup>. وهو أمر طبيعي في ظل عدم وجود خبرة سابقة لدى الأطراف المعنية في كيفية قيام إتحاد كهذا واختلاف في وجهات النظر بشأن المناصب المتوقعة لكل حاكم من حكام الإمارات المذكورة.

وعقد المجلس الأعلى دورته الثانية في الدوحة للمدة ٢٠-٢٢ تشرين الأول ١٩٦٨م، أما الدورة الثالثة فقد عقدت في الدوحة أيضاً للمدة بين ١٤ و١٠ أيار ١٩٦٩م<sup>(٥٥)</sup>، وبعد ذلك إنعقدت الدورة الرابعة في أبو ظبي للمدة بين ٢١-٢٥ تشرين الأول ١٩٦٩م التي انتخب فيها الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيساً للإتحاد (لمدة عامين) والشيخ راشد بن سعيد آل مكتوم نائباً للرئيس للمدة نفسها، وكانت هناك صعوبات واجهت حكام هذه الإمارات في كل اجتماع، وتطلب الأمر مساعي حميدة من بعض الأقطار العربية<sup>(٥٦)</sup>، وكان للسعودية والكويت ومصر والعراق جهود لحث الشيوخ على الإتحاد التساعي في منظومة سياسية، وكانت الخلافات حول نسبة التمثيل، ورئاسة الفيدرالية، ومكان عاصمتها<sup>(٥٧)</sup>.

إن الذي حدث هو أن الإجتماعات لم تعقد في مواعيدها، نتيجة لعدم إتفاق حكام الإمارات على جميع النقاط الدستورية المختلف عليها، وقد

أكتفي حينها بعقد مؤتمرين لنواب الحكام في شهري حزيران وتشيرين الأول عام ١٩٧٠م، وكان المفروض أن يمهد هذان المؤتمران لإجتماع الحكام المقترح عقده في تشيرين الأول من ذلك العام، وعلى الرغم من الجهود التي بذلت، لم تتوصل وفود الإمارات الى حل مناسب متفق عليه حول النقاط الدستورية المختلف عليها، وبعد فشل إجتماعات حكام الإمارات ومؤتمرات نواب الحكام في الإتفاق على مسودة الدستور، توقفت المسيرة الإتحادية الخاصة بإقامة إتحاد الإمارات التسع الذي دعت اليه اتفاقية دبي<sup>(٥٨)</sup>. وهذا مؤشر سلبي في طريق عقد إتحاد يجمع كل الإمارات العربية إبان تلك المدة. أما موقف إيران من فكرة الإتحاد المذكور، فعلى الرغم من رفضها الإعتراف بالإتحاد العربي في الثامن من تموز ١٩٦٨م على لسان الحكومة الإيرانية في حينها، إلا أن الزيارات التي كان يقوم بها أمراء الخليج الى إيران كانت مستمرة في تلك المدة، ولاسيما أميراً الشارقة ورأس الخيمة، اللذان كانا عضوين في الإتحاد العربي، فقد زار الشيخ خالد بن محمد القاسمي<sup>(٥٩)</sup> حاكم إمارة الشارقة إيران في آب من العام نفسه، وإستمرت الزيارة عشرة أيام إلتقى خلالها مع رئيس الوزراء الإيراني أمير عباس هويدا وكذلك مع الشاه محمد رضا بهلوي، وتم التباحث حول مستقبل الخليج العربي، وفي الوقت نفسه قام الشيخ صقر بن محمد القاسمي<sup>(٦٠)</sup> حاكم إمارة رأس الخيمة بزيارة مشابهة الى إيران، إلتقى خلالها أيضاً مع رئيس الوزراء الإيراني أمير عباس هويدا الذي قال: " نحن وأنتم نستطيع أن نصون علاقاتنا ومصالحنا وتقرير المستقبل في منطقة الخليج من دون تدخل القوى الإقليمية"<sup>(٦١)</sup>. وفي التاسع عشر من كانون الأول ١٩٦٩م قام الشيخ صقر بن محمد القاسمي أيضاً بزيارة إيران إلتقى خلالها مع الشاه ووزير الخارجية الإيرانية إردشير زاهدي، إشتملت المباحثات على دور إيران في الدفاع عن منطقة الخليج العربي وصيانة أمن وسلام المنطقة بعد إنسحاب بريطانيا، كما زار إيران في الوقت نفسه الشيخ

أحمد بن علي آل ثاني<sup>(٦٢)</sup> حاكم قطر<sup>(٦٣)</sup>. إن زيارات الحكام المذكورة جاءت على ما يبدو لكسب ود إيران خشية من أن يكون هناك فراغ في المنطقة بعد الإنسحاب البريطاني ومن ثم سيطرة إيران على الوضع.

وفي الاطار نفسه وفي مقابلة أجريت مع الشاه محمد رضا بهلوي نشرت في الثالث عشر من نيسان ١٩٧٠م قال فيها: " أعتقد أن ذلك سيكون مفيداً للأمن في المنطقة، لأن الأعضاء في اتحاد الإمارات سيوحّد الدفاع والسياسة الخارجية فيما إذا كان الإتحاد صادقاً وحرّاً، والأمر يتعلق بالأعضاء أنفسهم ليقرروا ذلك، ومهما يكن فالنتيجة أن إيران ترغب في التعاون مع اتحاد الإمارات أو مع دول مستقلة بذاتها إذا هم قرروا البقاء مستقلين كل واحدة عن الأخرى<sup>(٦٤)</sup>.

وقد زار وفد سعودي - كويتي مشترك الإمارات في شهر كانون الثاني ١٩٧١م في محاولة لإنجاح مسيرة الإتحاد وتباحث مع المسؤولين في تلك الإمارات، وبعد إنتهاء جولة الوفد السعودي - الكويتي المشترك وصلت الى حكومة أبوظبي معلومات مفادها أن بعض الإمارات تفكر جدياً في الإستقلال، وقد أوفد الشيخ زايد كلاً من أحمد خليفة السويدي والدكتور عدنان الباجه جي الى إمارتي قطر والبحرين لإستطلاع الموقف عن كثب، وعلى الرغم من أن المسؤولين في الإماراتين أكدوا للوفد تمسكهم بالإتحاد، فقد ظهر واضحاً تمسك كل منهم بإشراطاته، ولاسيما فيما يتعلق بمكان العاصمة الإتحادية ونسبة تمثيل كل إمارة<sup>(٦٥)</sup>.

يبدو أن الإختلاف بين حكام إمارات الساحل العماني وبين حاكمي إمارتي البحرين وقطر على المناصب كان من بين الأسباب الرئيسة التي كانت عقبة أمام توحيد الجهود لإكمال مسيرة الإتحاد.

ولم تمض على عودة الوفد الى أبوظبي سوى مدة قليلة، حتى أعلنت حكومة البحرين أنها تفضل إعلان الإستقلال، بعدها أعلن حكام أبوظبي

ودبي والشارقة وعجمان وأم القيوين والفجيرة إتفاقهم على قيام دولة الإمارات العربية المتحدة يوم الثامن عشر من تموز ١٩٧١م، ولم تعلن إمارة رأس الخيمة إنضمامها الى الإتحاد، بينما أعلنت إمارة البحرين إستقلالها يوم الرابع عشر من أب من العام نفسه<sup>(٦٦)</sup>، وأعلنت إمارة قطر الإستقلال في الأول من أيلول من العام نفسه<sup>(٦٧)</sup>، وقد رفض البلدان الأخيران الإنضمام الى الإتحاد<sup>(٦٨)</sup>.

أما إيران فقد وصل الإستعلاء بها الى إجبار حكام الإمارات التسع (وقت إنعقاد المؤتمرات التأسيسية للإتحاد التساعي) على تغيير مكان إنعقاد الإجتماع، وكان قد تقرر عقده في البحرين، فمجرد الإعلان عن هذا الإجتماع، شن الإيرانيون حملة إعلامية كبيرة ضد الإتحاد، وإدعوا أن عقد الإجتماع في البحرين يعد تحدياً لإيران ومطالبها في البحرين (في الوقت الذي لم تكن أزمة الإدعاء بملكية البحرين قد حسمت بعد)، وأمام هذا التصلب الإيراني ألغى الحكام إجتماعهم في البحرين وحوّلوه الى إمارة أخرى<sup>(٦٩)</sup>. الأمر الذي يشير الى قوة التأثير الإيراني على مسيرة الإتحاد مستغلين مسألة الإدعاء بالبحرين وسيلة لتلك العرقلة.

ومن جانب آخر برزت على السطح بصورة أكثر وضوحاً إستراتيجية الشاه بالموافقة المثلكنة على الإتحاد الذي تدعمه بريطانيا كنقطة مساومة على البحرين وبقية الجزر الأخرى التي تطالب بها إيران في الخليج العربي وذلك في تصريح نائب وزير الشؤون الخارجية الإيرانية، وفي الوقت نفسه كان الشاه قد تساءل عن مدى شرعية الإتحاد المقترح بسياساته الدفاعية والخارجية الواقعة بأيدي البريطانيين، وكانت الحكومة الإيرانية قد استنكرت هذا الإتحاد بشدة منذ الثامن من تموز ١٩٦٨م، إذ أوضح بيان وزارة الخارجية أن الحكومة الإيرانية قد "أعربت بصورة مستمرة عن معارضتها للإمبريالية والإمبريالية المزيفة وأي مظهر من ذلك المصدر، وإن تأسيس مايسمى بالإتحاد

الكونفدرالي لإمارات الخليج العربي الذي يشمل جزر البحرين لاتقبله إيران مطلقاً" (٧٠).

وعقد حكام الإمارات الست (أبو ظبي ودبي والشارقة وعجمان وأم القيوين والفجيرة) اجتماعاً في الثاني من كانون الأول ١٩٧١م أعلنوا فيه سريان الدستور المؤقت وقيام دولة الإمارات العربية المتحدة بكونها دولة مستقلة ذات سيادة وجزءاً من الوطن العربي الكبير، وتقرر في اليوم نفسه انتخاب الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيساً للدولة لمدة خمس سنوات، والشيخ راشد بن سعيد آل مكتوم نائباً للرئيس للمدة ذاتها (٧١)، وتم في ذلك اليوم تعيين الشيخ مكتوم بن راشد ولي عهد إمارة دبي رئيساً لمجلس الوزراء الإتحادي (٧٢)، وفي اليوم نفسه وخلال ساعة واحدة فقط اعترف الشاه محمد رضا بهلوي بالإتحاد، مثلما كان قد فعل مع البحرين وقطر سابقاً (٧٣).

لم يمض على قيام الإتحاد سوى مدة قليلة حتى أعلنت إمارة رأس الخيمة رغبتها في الإنضمام الى الإتحاد، إذ وافق المجلس الأعلى بالإجماع على إنضمام إمارة رأس الخيمة الى الإتحاد وذلك في العاشر من شباط ١٩٧٢م، وبذلك تكاملت دولة الإمارات العربية المتحدة على ما هي عليه من الإمارات السبع وهي: أبو ظبي ودبي والشارقة وعجمان وأم القيوين والفجيرة ورأس الخيمة (٧٤).

وقد شجعت واشنطن رسمياً قيام إتحاد الإمارات العربية السبع على لسان وزير خارجيتها دين راسك (D.Rask) وإعترفت بدولة الإمارات العربية المتحدة في الثالث من كانون الأول ١٩٧١م، وقامت بتعيين وليم ستولتز فوسل (William Stoltz Fusl) سفيراً لها في كل من البحرين وقطر والإمارات العربية المتحدة وعمان (٧٥).



كما وقعت دولة الإمارات العربية المتحدة معاهدة صداقة مع بريطانيا في كانون الأول ١٩٧١م، بموجبها التزمت الأطراف بالتشاور حول الوسائل التي يجب إتخاذها لمواجهة الخطر الذي قد يواجه الإتحاد، فضلاً عن بنود أخرى تضمنتها الإتفاقية المذكورة، كما وقعت بريطانيا معاهدات مشابهة مع البحرين وقطر، وفي منتصف كانون الأول من العام نفسه، سحبت بريطانيا قواتها من منطقة الخليج العربي تاركة عدداً قليلاً من الخبراء في خدمة القوات العسكرية، وكذلك خبراء للوحدات العسكرية المحلية<sup>(٧٦)</sup>، وقد ذكر المستشار الحكومي في دولة الإمارات العربية المتحدة (مهدي التاجر) بأن مستقبل العلاقات بين البلدين سيكون على أساس التعاون الودي<sup>(٧٧)</sup>.

وإنضمت دولة الإمارات العربية المتحدة الى جامعة الدول العربية (العضو الثامن عشر) وللأمم المتحدة (العضو ١٣٢)، كما أصبحت عضواً في أوبك (منظمة الدول المصدرة للنفط) وأوبك (منظمة الدول العربية المصدرة للنفط)، كما أصبحت عضواً في الوكالات المنفرعة عن الأمم المتحدة<sup>(٧٨)</sup>. وبذلك تمكنت إمارات الساحل العماني من تحقيق الإتحاد فيما بينها بعد المساعي الطويلة التي بذلت في تلك الحقبة، ولكن على الرغم من تحقيق ذلك الهدف، فإن قيام إيران باحتلال الجزر العربية الثلاث (ابو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى) قد أصاب الإتحاد المذكور بصدمة كبيرة، ولاسيما أن الاحتلال المذكور جاء قبيل إعلان الإتحاد بيومين فقط.

## المبحث الرابع

### إحتلال إيران للجزر العربية الثلاث

(أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى)

على الرغم من أن إيران قد سلمت بحق البحرين في تقرير مصيرها،

وأعلنت التخلي عن إدعاءاتها الإقليمية فيها ، إلا أنها سارعت في الوقت نفسه بوضع يدها على ثلاث جزر صغيرة تكتسب أهمية إستراتيجية كبيرة على مقربة من مضيق هرمز في الجزء الجنوبي من الخليج وهي جزر أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى<sup>(٧٩)</sup>.

فبعد إعلان بريطانيا قرارها بالانسحاب من منطقة الخليج العربي في كانون الثاني ١٩٦٨م، فإن إيران إستخدمت المطالبة التاريخية بالبحرين منذ البداية وسيلة للمساومة مع البريطانيين لإقامة قوات إيرانية على الجزر الثلاث طالبت بها إيران أيضاً، علماً أن الشاه أعلن في إشارة واضحة الى مطالبة إيران بالبحرين قائلاً: "إننا نتوقع من الدول الأخرى إستجابة أكثر من مجرد الإبتسامه عندما نقوم بمد أراضية الصداقة معها " ، وهذا يعني أن رد فعل إيران سيكون أكثر إيجابية على الخطة البريطانية الخاصة بإنشاء اتحاد عربي إذا تم الاعتراف بمصالح إيران في البحرين والجزر الأخرى في الخليج العربي أيضاً<sup>(٨٠)</sup>.

وقبل أن تحتل إيران الجزر العربية الثلاث، أدلى الشاه بتصريح في نيسان ١٩٧٠م قال فيه: "لقد بدأ عصر جديد للخليج، وإن إيران ترى أن مصالحها الحيوية تحتم عليها أن تحافظ على الأمن والإستقرار فيه وذلك بالتعاون مع الدول المطلة على سواحلها، وأن بعض الجزر المملوكة حالياً لبعض المشيخات تهم إيران خاصة من الناحية الإستراتيجية، وأنها تابعة لها أصلاً، وإن إيران غير مستعدة إطلاقاً لترى سقوط هذه الجزر في يد أعدائها"<sup>(٨١)</sup>.

كانت المملكة العربية السعودية قلقة من جراء التطلعات الإيرانية للسيطرة على الخليج عسكرياً، كما كانت ترغب في أن تعمل إيران والسعودية معاً من أجل إنتقال هادئ للسلطة من القوات البريطانية الى الحكام التقليديين في المشيخات، ومن هنا عارضت المملكة العربية السعودية الجهود التي بذلتها إيران للإستيلاء على الجزر الثلاث، وفي محاولة لحل الخلاف، إنتقى وزير

الخارجية الإيرانية إردشير زاهدي مع الملك فيصل ملك السعودية في جنيف في السابع عشر من تشرين الأول ١٩٧٠م، لكنهما لم يتوصلا إلى أي إتفاق نهائي حول الموضوع<sup>(٨٢)</sup>.

وفي هذا الصدد وجهت إيران تحذيرا الى بريطانيا في التاسع من تشرين الثاني ١٩٧٠م، بأنها إذا لم تسحب قواتها من الخليج فإنها سوف تستخدم القوة لتدعيم مطالبها في مجموعة الجزر الإستراتيجية الواقعة عند مدخل الخليج الشرقي، ونقل الشاه تحذيره الى حاكمي الشارقة ورأس الخيمة عن طريق الحكومة الإيرانية<sup>(٨٣)</sup>. كما نشرت صحيفة (آيندكان) الإيرانية مقالاً في اليوم نفسه قالت فيه: " إن إيجاد قاعدة بحرية وجوية وبرية في جزيرة أبو موسى وجزيرتي طناب الكبرى وطناب الصغرى سيمكن إيران من مراقبة مدخل المحيط الهندي الى الخليج الفارسي، وأن العدو المشترك هو الثورة العربية، هذا العدو الذي لو أفلح يوماً في السيطرة على هذه الجزر سيتمكن من شل حركة تصدير النفط الإيراني الى الخارج والى إسرائيل بالذات"<sup>(٨٤)</sup>. علماً أن إيران كانت ترتبط مع إسرائيل بعلاقات في جميع المجالات ولاسيما بعد اعترافها بها عام ١٩٥٠م.

وكانت الصحف الأمريكية قد توقعت أن تضم إيران الجزر العربية الثلاث اليها، فقد كتب جون ملي (John Mlee) مراسل صحيفة النيويورك تايمز في أواخر عام ١٩٧٠م مقالاً قال فيه: " إن إيران ترفض الاعتراف بأي اتحاد لدول هذه المشيخات حتى إعتراف هذه الدول بسيادتها على الجزر الواقعة بالقرب من مضيق هرمز، ومن المعلوم أن إحدى هذه الجزر -أبو موسى- غنية بالنفط"<sup>(٨٥)</sup>.

وفي خطاب لوزير الخارجية الإيرانية إردشير زاهدي في الحادي والعشرين من حزيران ١٩٧١م إستهله بتوجيه إنذار الى العرب، ذكر أن الجزر الإستراتيجية (أبو موسى وطناب الكبرى وطناب الصغرى) المطلة على الخليج، يجب أن تسلم

الى إيران بعد الإنسحاب البريطاني من المنطقة بنهاية عام ١٩٧١م، وقال: " إذا لم تعد هذه الجزر الى إيران فسوف لانعترف بالإتحاد المنوي قيامه من قبل إمارات الخليج العربية، وأيضاً سيتم التخلي عنه ومقاومته"<sup>(٨٦)</sup>.

ومما تجدر الإشارة اليه أنه سبق وأن عقد تحالف ثلاثي في نيسان ١٩٧٠م بين إيران وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية، يقضي بأن تقوم إيران بالمحافظة على المصالح الغربية في الخليج العربي مقابل حصولها على الدعم العسكري بين الدولتين، وجرت مباحثات طويلة بين حاكم إمارة الشارقة ووزير الخارجية الإيرانية عباس علي خلعتبري - الذي خلف وزير الخارجية الإيرانية السابق زاهدي- وبوساطة بريطانية إنتهت في تشرين الثاني ١٩٧١م، إذ أعلن الشيخ خالد بن محمد القاسمي حاكم الشارقة في التاسع والعشرين من الشهر نفسه عن إتفاق مع إيران حول جزيرة أبو موسى، وقد حصل الإتفاق المذكور على موافقة وتأييد بريطانيا<sup>(٨٧)</sup>.

وجرت مباحثات طويلة جداً في تشرين الأول ١٩٧١م بين إيران وبريطانيا قبيل اتحاد دولة الإمارات العربية المتحدة، وكتبت صحيفة (آيندكان) الإيرانية في مقالها الإفتتاحية الى " إن الطرفين إجتازا مراحل حساسة وكبيرة لحل الخلافات المتعلقة بقضية الجزر الثلاث في الخليج، وهذه المباحثات أظهرت مدى توافق الطرفين حول هذه القضية"، وأضافت الصحيفة في مقالها أيضاً: " إن المصادر الدبلوماسية المطلعة أكدت أن هذه المدة الطويلة للمباحثات بين إيران وبريطانيا لإيجاد حل لهذه القضية بطريقة سلمية وودية والإقامة الطويلة للمبعوث البريطاني السير وليام لوس في طهران، تدل على حرص إيران الشديد على حل هذه القضية بصورة ودية"، كما جرت مباحثات أخرى في تشرين الثاني من العام نفسه كانت شبه نهائية وإتخذت فيها قرارات أساسية، وقد عاد السير وليام لوس الى لندن لإيصال نتائج المباحثات الى وزارة الخارجية البريطانية لإتخاذ

الإجراءات اللازمة<sup>(٨٨)</sup>.

إستمر السير وليام لوس في مهمته، فقد ذهب الى الإمارات العربية لإطلاعهم على نتائج المباحثات مع إيران، وكان قد أعلن عند مغادرته طهران في الثامن عشر من تشرين الثاني ١٩٧١م، أن إيران وبريطانيا حلا الخلافات بينهما حول الجزر الثلاث، وأن الإتفاق البريطاني - الإيراني لحل هذه القضية سيكون قبل إثني عشر يوماً من موعد خروج البريطانيين من منطقة الخليج وأحد عشر يوماً من موعد دخول القوات الإيرانية الى الجزر الثلاث<sup>(٨٩)</sup>. الأمر الذي يؤكد أن بريطانيا قد أعطت الضوء الأخضر لإيران لإحتلال الجزر الثلاث من خلال المفاوضات التي جرت بينهما.

بدأت إيران عملياتها العسكرية بإحتلال جزيرة طناب الكبرى في الثلاثين من تشرين الثاني ١٩٧١م حين حلقت بعض الطائرات المروحية التابعة لسلاحها الجوي على الجزيرة في الوقت الذي أحاطت بها بعض القطع البحرية، بعد أن جرت إشتباكات مسلحة بين الطرفين، أما فيما يتعلق بجزيرة طناب الصغرى، فقد تم للقوات الإيرانية إحتلالها من دون وقوع إشتباكات مسلحة نظراً لخلوها من السكان، وفي الوقت نفسه نزلت بعض القوات الإيرانية في جزيرة أبو موسى وإحتلت الجزء الأعلى منها<sup>(٩٠)</sup>. وقدمت إمارة رأس الخيمة إحتجاجاً شديداً للهجة للحكومة البريطانية المسؤولة عن حماية هاتين الجزيرتين، في وقت لم تنسحب بريطانيا بعد من الإمارات العربية، إذ أعلنت إنها ستسحب في الثاني من كانون الأول ١٩٧١م، لكن بريطانيا لم تكثر لموضوع الإحتلال الإيراني للجزر ولم تحرك ساكناً<sup>(٩١)</sup>.

ومما تجدر الإشارة اليه أن وزير البلاط الإيراني أسد الله علم أشار في مذكراته أنه في أثناء حوار مع السفير البريطاني في طهران، ذكر أن السفير البريطاني إقترح "أن حل مشكلة البحرين سوف يشجع على قيام اتحاد

الإمارات العربية المتحدة، إذ يمكن لإيران أن تحتل جزيرة أبو موسى كمصلحة للأمن المشترك في الخليج، ويمكن أن نعتد على سند بريطانيا إذا حدث ذلك" (٩٢). الأمر الذي يؤكد أن الاحتلال الإيراني للجزر الثلاث جاء بالاتفاق مع بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية، إذ جرت مباحثات سرية ثلاثية (بريطانية- أمريكية- إيرانية) أسفرت عن حل لمشكلة الفراغ المزعوم الذي خلفه انسحاب بريطانيا من منطقة الخليج العربي، إذ إن موافقة الشاه على إعلان إستقلال البحرين جاء مقابل إستيلائه على الجزر الثلاث، وقد وجد الرئيس الأمريكي نيكسون في هذا الإجراء تجربة رائعة لأفكاره التي تقول "أن تقوم إيران بتوفير الحماية لأقطار الخليج العربي" أو بمعنى آخر: قيام إيران بدور الشرطي والهيمنة على منطقة الخليج العربي (٩٣).

وقد صرح رئيس الوزراء الإيراني أمير عباس هويدا في مجلس النواب الإيراني في الثلاثين من تشرين الثاني ١٩٧١م عند إعلانه نبأ إحتلال القوات الإيرانية المسلحة للجزر الثلاث: " بأن السيادة الإيرانية عادت الى الجزر بعد ثمانين عاماً، ويعني ذلك أن الحكومة الإيرانية قد إعترفت بحقيقة أنها لم تمارس السيادة خلال مدة الثمانين عاماً التي سبقت الإحتلال الإيراني (٩٤)، وبعد إستماع مجلس النواب الإيراني لتقرير رئيس الوزراء وإستقرار القوات الإيرانية في الجزر، تمت المصادقة على الإحتلال وتأييده من قبل المجلس المذكور، بعدها قامت الحكومة الإيرانية باعمام أنباء إستقرار القوات الإيرانية في الجزر بكتاب رسمي الى جميع السفارات الإيرانية في دول العالم (٩٥).

وهكذا يتضح أن إيران ربطت اعترافها بقيام إتحاد دولة الإمارات العربية المتحدة بحصولها على موطن قدم أو قاعدة متقدمة عند مدخل الخليج العربي، في مضيق هرمز، ولما كانت عملية ضم البحرين إليها أصبح مستحيلاً، فإنها أقدمت على إحتلال الجزر العربية الثلاث بدلاً عنها وبضوء أخضر من

بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية.

### الخلاصة :

تتناول الدراسة موقف إيران من اتحاد دولة الإمارات العربية المتحدة عام ١٩٧١م، فبعد إعلان بريطانيا عن نيتها الإنسحاب من منطقة الخليج العربي في كانون الثاني ١٩٦٨م في مدة أقصاها نهاية عام ١٩٧١م، فإن إمارات الساحل العماني تبنت فكرة قيام اتحاد تساعي فيما بينها يشمل كلاً من إمارات (أبو ظبي ودبي والشارقة وعجمان والفجيرة ورأس الخيمة وأم القيوين والبحرين وقطر)، ولكن بسبب المشاكل التي حدثت بين تلك الإمارات في أثناء المفاوضات، فإن الإماراتين الأخيرتين فضلنا الإستقلال وعدم الإندماج في الإتحاد الجديد.

وقفت إيران ضد فكرة الإتحاد المذكور وكانت تطمح بالحصول على قاعدة متقدمة في مضيق هرمز لحماية الطريق الإستراتيجي المهم لتصدير النفط الإيراني - بحسب إدعائها - وجرت مساومات بين إيران وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية من أجل الإعتراف الإيراني بالإتحاد المذكور مقابل إحتلال إيران للجزر العربية الثلاث (أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى)، وقبيل الإنسحاب البريطاني بيوم واحد، أقدمت إيران على إحتلال تلك الجزر، ومن ثم إعترفت بإتحاد دولة الإمارات العربية المتحدة التي أعلن عنها في الثاني من كانون الأول عام ١٩٧١م.

## الملحق رقم (١)

اتحاد الامارات العربية  
الجلسة الاتحادية المؤقتة

قرار المجلس الاتحادي المؤقت  
رقم (١١) لسنة ١٩٦٨  
بإنشاء لجنة لتابعة أعمال اللجان التي يشكلها  
المجلس الاتحادي المؤقت ودراسة تقاريرها

المجلس الاتحادي المؤقت .  
بعد الاطلاع على اتفاقية اتحاد الامارات العربية المؤقتة بدين ني ٢٨ ذي القعدة  
١٣٨٧ هـ الموافق ٢٧ فبراير ١٩٦٨ م ،  
وطى القرار الاتحادي رقم (٥) لسنة ١٩٦٨ بإنشاء مجلس اتحادى مؤقت وتحديد اختصاصاته ،  
قرر ما يأتي :

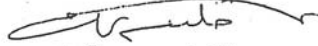
مادة (١)  
تشأ لجنة من اعضاء المجلس الاتحادي المؤقت او اعضاءه الساعدين لتابعة اعمال اللجان  
التي يشكلها المجلس ودراسة تقاريرها .

مادة (٢)  
تجتمع اللجنة المذكورة قبل كل موعد اجتمع للمجلس الاتحادي المؤقت بخمسة عشر يوما على الاقل  
لدراسة تقارير اللجان وأعداد تعليقاتها وتوصياتها على هذه التقارير .

مادة (٣)  
تشكل اللجنة على النحو الاتي : -  
عضو عن امانة ابو ظبي .  
عضو عن امانة البحرين .  
عضو عن امانة دبي .  
عضو عن امانة قطر .

مادة (٤)  
يكون مقتر الاجنة مدينته الدرجة .

مادة (٥)  
يعمل بهذا القرار اضمارا من تاريخ صدوره .

عن المجلس الاتحادي المؤقت  
  
خليفة بن حمد آل ثاني  
رئيس المجلس

صدر بالشارقة في ٧ رمضان ١٣٨٨ هـ  
الموافق ٢٧ نوفمبر ١٩٦٨ م

صدر بالشارقة في ٧ رمضان ١٣٨٨ هـ  
الموافق ٢٧ نوفمبر ١٩٦٨ م

المصدر: رياض نجيب الريس، وثائق الخليج العربي ١٩٦٨ - ١٩٧١ طموحات الوحدة  
وهموم الاستقلال، بيروت، ط٣، ٢٠٠٢ - ص ١٠٢١.



## ملحق رقم (٢)

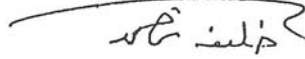
اتحاد الامارات العربية  
المجلس الاتحادي المؤقت

قرار المجلس الاتحادي المؤقت  
رقم (١) لسنة ١٩٦٩  
بشأن مشروع قانون نقد اتحاد الامارات العربية

المجلس الاتحادي المؤقت  
بعد الاطلاع على اتفاقية اتحاد الامارات العربية الموقعة بدبي في ٢٨ ذي القعدة ١٣٨٧ هـ  
الموافق ٢٧ فبراير ١٩٦٨ هـ  
وعلى القرار الاتحادي رقم (٥) لسنة ١٩٦٨ بإنشاء مجلس اتحادي مؤقت وتحديد اختصاصاته ،  
وعلى توصيات لجنة النقد ،  
وعلى توصيات لجنة المتابعة ،  
قرر ما يأتي :-

مادة وحيدة

اقترح مشروع القانون المرافق لهذا القرار بشأن نقد اتحاد الامارات العربية،  
وزجعه للمجلس الأعلى للمصادقة عليه .



من المجلس الاتحادي المؤقت

خليفة بن حمد آل ثاني  
رئيس المجلس

صدر في دبي بتاريخ: ١٣٨٨/١٢/١٧ هـ .  
الموافق: ١٩٦٩/٣/٦ م

صدر في دبي بتاريخ ١٣٨٨/١٢/١٧ هـ،  
الموافق ١٩٦٩/٣/٦ م

المصدر: رياض نجيب الريس، وثائق الخليج العربي ١٩٦٨-١٩٧١ طموحات الوحدة وهموم  
الاستقلال، بيروت، ط٣، ٢٠٠٢ . ص ١٠٢٢ .

### الملحق رقم (٣)

اتحاد الامارات العربية  
المجلس الاعلى

قرار اتحادى رقم (٥) لسنة ١٩٦٨  
بشأن تشكيل لجنة من خبراء عسكريين لدراسة  
تقرير البعثة الاستشارية لاتحاد الامارات العربية  
بموضوع الدفاع

المجلس الاعلى  
بعد الاطلاع على اتفاقية اتحاد الامارات العربية الموقعة في دبي بتاريخ ٢٨ ذى القعدة  
١٣٨٧ هـ الموافق ٢٧ فبراير ١٩٦٨ م  
وبعد الاطلاع على القرار الاتحادي رقم (١٢) لسنة ١٩٦٨ بشأن دراسة تنظيم الدفاع من  
الامارات وما يتعلق به  
وبعد الاطلاع على تقرير البعثة الاستشارية لاتحاد الامارات العربية بموضوع الدفاع  
قرر ما يلي :

مادة (١)  
تشكل لجنة مؤقتة من العسكريين لدراسة تقرير البعثة الاستشارية  
لاتحاد الامارات العربية

مادة (٢)  
على اللجنة اختيار خبراء عسكريين ( طيران - بحرية - برية ) لا يزيد عددهم عن  
سبعة ، وتأليفهم بشأن استخدامهم

مادة (٣)  
تعرض على المجلس الاعلى في دورته القادمة نتيجة دراسات اللجنة لتقرير البعثة  
ونتيجة مفاوضات للخبراء العسكريين للنظر في تعيينهم

زايد بن سلطان آل نهيان  
حاكم أبوظبي

راشد بن سعيد آل مكتوم  
حاكم دبي

خالد بن محمد القاسمي راشد بن احمد المعلا  
حاكم الشارقة  
من حاكم ام النجف  
( ولي العهد )

محمد بن حمد الشبري  
حاكم النجف

مهيبي بن سلمان آل خليفة  
حاكم البحرين

احمد بن علي آل ثاني  
حاكم قطر

صهبر بن محمد الفاسمي  
حاكم رأس الخيمة

حميد بن راشد النعيمي  
من حاكم جيبالان  
( ولي العهد )

صدر في الدوحة بتاريخ ٢٧ صفر ١٣٨٩ هـ  
الموافق ١٤ مايو ١٩٦٩ م

صدر في الدوحة بتاريخ ٢٧ صفر ١٣٨٩ هـ

الموافق ١٤ مايو ١٩٦٩

المصدر : رياض نجيب الريس، وثائق الخليج العربي ١٩٦٨-١٩٧١ طموحات الوحدة وهموم  
الاستقلال، بيروت، ط٣، ٢٠٠٢ . ص ١٠٢٣ .

## الملحق رقم (٤)

قرار اتحادى رقم ( ٧ ) لسنة ١٩٦٦ م  
بالمصادقة على قرار المجلس الاتحادى الموقت رقم (١) لسنة ١٩٦٦ بخصوص  
انشاء لجنة لدراسة موضوع تنسيق وتوحيد اجهزة الاعلام في اتحاد الامارات العربية

الجلس الاملى .  
بعد الاطلاع على اتفاقية اتحاد الامارات العربية الموقعة في دبي بتاريخ ٢٨ ذى القعدة ١٣٨٧ هـ  
الموافق ٢٧ فبراير ١٩٦٨ م ،  
وبعد الاطلاع على قرار المجلس الاتحادى الموقت رقم (٩) لسنة ١٩٦٩ الخاص بانشاء لجنة  
لدراسة تنسيق وتوحيد اجهزة الاعلام في اتحاد الامارات العربية ،  
قرر ما يأتى :-  
مادة وحيدة

بصادق على قرار المجلس الاتحادى الموقت رقم (١) لسنة ١٩٦٦ بانشاء لجنة لدراسة تنسيق  
وتوحيد اجهزة الاعلام في اتحاد الامارات العربية .

زاهد بن سلطان آل نهيان حاكم ابوظبى	عيسى بن سلمان آل خليفة حاكم البحرين
راشد بن سعيد آل مكتوم حاكم دبي	احمد بن على آل ثاني حاكم قطر
راشد بن احمد المعلا من حاكم ام القيوين ( ولي المهدي ) محمد بن محمد الشرقي حاكم النجيرة	خالد بن محمد التاسمي حاكم الشارقة
	صقر بن محمد التاسمي حاكم رأس الخيمة
	حميد بن راشد النعيمي من حاكم جبان (ولي العهد ونائب الحاكم)

صدر في الدوحة بتاريخ ٢٧ صفر ١٣٨٩ هـ  
الموافق ١٤ مايو ١٩٦٦ م

صدر في الدوحة بتاريخ ٢٧ صفر ١٣٨٩ هـ،

الموافق ١٤ مايو ١٩٦٩ م

المصدر : رياض نجيب الريس، وثائق الخليج العربي ١٩٦٨-١٩٧١ طموحات الوحدة وهموم  
الاستقلال، بيروت، ط٣، ٢٠٠٢ - ص ١٠٢٤ .

## United Arab Emirates (U.A.E) ,1971

### *Summary*

Studying will have The Iranian attitude of the united Arab Emarat in 1971. After the Britanian s announcement to withdraw from the Arab gulf region in 1968 until the period of 1971. The Omani beach of Emarat adopted the idea of a help among them includes both Abu thabi and deligations Dubai , al Sharika , Aujman , Al- fujayra , Raas Al- Kaima , Um Al- Kaiun and Al- Bahrain and Catar , but because of the problem that happened among that regions during the deligations. The two last Emarats prefer the independent and not mix with the new union.

Iran was not on the side of the mentioned union and she wanted to get progress base in HurmzMatheeg to protect the important strateges way to export the Iranian oil as it is called (said) and there was adeligation among Iran , Britan and the united states of Amarica for the sake of the aknowledge of Iran in the mentioned union in return of the occupy Iran for the three Arab islands and before Britans withdrawals in one day. Iran decided to occupy the three island.

### الخاتمة :

بعد دراسة موضوع موقف إيران من إتحاد دولة الإمارات العربية المتحدة عام ١٩٧١م، تم التوصل الى الآتي:

- إن الظروف السياسية التي فرضتها مسألة الإنسحاب البريطاني من منطقة الخليج العربي للمدة بين عامي ١٩٦٨-١٩٧١م جعلت حكام الإمارات العربية الصغيرة (أبوظبي، دبي، الفجيرة، عجمان، الشارقة، رأس الخيمة، أم القيوين، البحرين، قطر) يفكرون بضرورة الإتفاق فيما

- بينهم لإيجاد إتحاد يضم إماراتهم جميعها تحت ما يسمى ب " إتحاد فيدرالي " ليكون نواة لدولة جديدة.
- لم تكن عملية الإتحاد المذكور بالأمر الهين، إذ أن الإختلاف في وجهات النظر بين حكام تلك الإمارات كانت سبباً في عدم التوصل الى حل يقتنع جميع الأطراف، بشأن الإلتزام بدستور يمكن أن يكون أساساً للإتحاد الجديد، ينظم العلاقة بين تلك الإمارات في دولة موحدة جديدة، وإن الإختلاف في وجهات النظر أطال مدة المفاوضات بين حكام الإمارات المذكورة لمدة أربع سنوات، إنتهت بإتحاد سباعي شمل الإمارات التالية (أبو ظبي، دبي، الفجيرة، عجمان، الشارقة، رأس الخيمة، أم القيوين) في الثاني من كانون الأول عام ١٩٧١م، في حين إختارت كل من البحرين وقطر الإستقلال ولم تنضم الى الإتحاد المذكور.
- إن بريطانيا شجعت فكرة الاتحاد من أجل الحفاظ على مصالحها النفطية في منطقة الخليج العربي بعد إنسحابها منها، وأن وجود دولة موحدة تجمع تلك الإمارات هو في نظرها أفضل حالاً من كونها متفرقة.
- كما لم تكن إيران بعيدة عما يجري في المنطقة، فكانت تراقب الأحداث عن كثب، ولم تخف أطماعها في الخليج العربي، ولا سيما أن مضيق هرمز يعد منفذاً مهماً لتصدير النفط الإيراني، وأدركت أن هذا المنفذ لا بد من حمايته من خلال وجود قاعدة متقدمة بالقرب من مضيق هرمز، خشية أن تظهر قوى راديكالية قد تهدد المضيق بعدما ظهرت حركة في إقليم ظفار العماني إبان تلك المدة مدعومة من قبل الإتحاد السوفيتي.
- ومن أجل الحفاظ على مصالحها النفطية، فضلاً عن أطماعها أصلاً في البحرين التي كانت تطالب بها منذ مدة طويلة، فإن إيران وجدت في

فكرة الإتحاد فرصة مناسبة لها لتحقيق تلك الأهداف، وبدأت تتفاوض مع بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية لتحقيق غاياتها، والحصول على موطن قدم هناك.

- وبعد إستقلال البحرين على ضوء تقرير الأمم المتحدة عام ١٩٧٠م، إنتهت المطالب الإيرانية فيها، فبدأت إيران تفكر بطريقة أخرى للحصول على الجزر العربية الثلاث (أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى) كتعويض لها عن البحرين، وربطت قضية الإعتراف بإتحاد الإمارات مع إحتلالها لتلك الجزر.

- وبما أن بريطانيا كانت عازمة على الإنسحاب من منطقة الخليج العربي بالموعد المحدد نهاية عام ١٩٧١م، لذلك كان أمر التفاوض بينها وبين إيران بشأن إحتلال الجزر مقابل الإعتراف بالإتحاد أمراً متوقفاً، لأن بريطانيا كانت تعتقد بضرورة حل المشكلة، وضمان إعتراف إيران بإتحاد دولة الإمارات العربية المتحدة، كي تضمن (بريطانيا) مصالحها في المنطقة بعد الإنسحاب، ومن دون إثارة مشاكل مع إيران.

- كانت الولايات المتحدة الأمريكية متورطة آنذاك بجربها مع فيتنام، ولم تكن مستعدة لملء الفراغ بعد الإنسحاب البريطاني، ولذلك فعند مجيء الرئيس الأمريكي نيكسون الى سدة الحكم عام ١٩٦٩م، إضطر لوضع خطة لتدارك ملء الفراغ بعد الإنسحاب البريطاني، خشية من الإتحاد السوفيتي الذي قد يستغل الفراغ ويحتل منطقة الخليج العربي وبذلك جاء مبدأ نيكسون في العام المذكور، وأختيرت إيران بصفتها شرطي المنطقة للدفاع عن المصالح الغربية وسد الفراغ الناجم عن الإنسحاب البريطاني.

- جرت مفاوضات سرية بين إيران وبريطانيا والولايات المتحدة من أجل تحقيق أطماع إيران بإحتلال الجزر العربية الثلاث مقابل إعتراف إيران

بإتحاد الإمارات، وأقدمت إيران على إحتلال تلك الجزر في الثلاثين من تشرين الثاني عام ١٩٧١م، ومن ثم إعترفت بإتحاد دولة الإمارات التي أعلن عن قيامها في الثاني من كانون الأول من العام نفسه.

#### هوامش البحث

- (١) تعهد الأمراء بموجب المعاهدات المذكورة بعدم إيواء القراصنة ولاتهرب الأسلحة ولاتجارة العبيد، فضلاً عن الإعتراف بالممثل البريطاني في الخليج بصفته حاكم. ينظر: طاهر موسى عبد، الإحتلال العسكري الإيراني لجزر (أبي موسى، طناب الكبرى، طناب الصغرى)، بغداد، ١٩٨٣، ص ص ٢٢-٢٣.
- (٢) تضمنت المعاهدتين المذكورتين منع الأمراء من التصرف بأرضهم، فلا يرهن ولا يبيع ولا يعطي جزء من أرضه، كما منعتا الأجنبي من شراء ملكية من أحد الأمراء عدا بريطانيا. ينظر: المصدر نفسه، ص ٢٣. وللمزيد من التفاصيل عن المعاهدات المعقودة بين بريطانيا وأمراء الخليج العربي، يراجع: سيد نوفل، الخليج العربي أو الحدود الشرقية للوطن العربي، بيروت، ١٩٦٩، ص ص ٣٦١-٥١٥.
- (٣) محمد محمود الطناحي، الولايات المتحدة الأمريكية والخليج العربي ١٩٧١-١٩٩٠ دراسة تاريخية سياسية، القاهرة، (د.ت)، ص ٦٤.
- (٤) ولد هارولد ولسون في ١١ آذار ١٩١٦م في إنكلترا، تلقى تعليمه في إكسفورد، شكل كتابه (صفحة جديدة للفحم New deal for cool) عام ١٩٤٥م أساساً لخطة حزب العمال لتأميم مصانع الفحم، إنتخب لمجلس العموم في عام ١٩٤٥م، وعين رئيساً للهيئة التجارية (١٩٤٧-١٩٥١م)، بعدها إنتخب رئيساً لحزب العمال في عام ١٩٦٣م، وأصبح رئيساً للوزراء عام ١٩٦٤م. تضاءلت شعبيته في أواخر سبعينيات القرن العشرين، توفي في عام ١٩٩٥م. ينظر: شامل عناد حسن البديري، العلاقات الإيرانية السوفيتية ١٩٥١-١٩٧٩، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، ٢٠٠٦، هامش ص ١٨٨.
- (٥) محمد محمود الطناحي، المصدر السابق، ص ٦٥؛ إسماعيل صبري مقلد، أمن الخليج وتحديات الصراع الدولي، الكويت، ط١، ١٩٨٤، ص ٢٣.
- (٦) عبد الرزاق خلف محمد الطائي، النزاع الإماراتي - الإيراني حول جزر الخليج العربي الثلاث (طناب الكبرى و طناب الصغرى وأبو موسى) ١٩٧١-٢٠٠١، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الموصل، ٢٠٠٥، ص ٥٠.
- (٧) ولد محمد رضا بهلوي في طهران يوم ٢٦ تشرين الأول ١٩١٩م، وكان أبوه آنذاك ضابطاً في الجيش الإيراني برتبة كولونيل، تلقى تعليمه الإبتدائي والثانوي في مدارس طهران، كما درس في

سويسرا، ثم أكمل تعليمه في إيران بالأكاديمية العسكرية (الكلية الحربية)، وتخرج برتبة ملازم ثان عام ١٩٣٨م، وقد نودي به وريثاً للعرش عام ١٩٤١م، وإستمر في الحكم لغاية عام ١٩٧٩م. ينظر: محمد وصفي أبو مغلي، دليل الشخصيات الإيرانية المعاصرة، مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة، البصرة، ١٩٨٣، ص ٤٤؛ فريدون هويدا، سقوط الشاه، ترجمة: أحمد عبد القادر الشاذلي، القاهرة، (د.ت)، ص ٣٣.

(٨) كمال ياسين جاسم، السياسة الأمريكية تجاه الخليج العربي بين إدارة نيكسون وعهد ريغان، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ١٩٨٧، ص ١١٢؛ محمد محمود الطناحي، المصدر السابق، ص ٦٤؛ جمشيد جزء محمد بور، حضور بریتانیا در خلیج فارسی، فصلنامه تخصصی تاریخ معاصر ایران، سال دهم، شماره سي وهفتم، تهران، ١٣٨٥ ش / ٢٠٠٦م، ص ٢٢؛

David Holder , The Persian Gulf: After the British raj , " Foreign affairs journal" , Vol. 49 , No.4,U.S.A,(July 1971),p.721.

(٩) جمال زكريا قاسم، تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، ج٤، القاهرة، ٢٠٠١، ص ص ٢٧٢-٢٧٣.

(١٠) المصدر نفسه، ص ص ٢٧٣-٢٧٤.

(١١) كمال ياسين جاسم، المصدر السابق، ص ص ١١٤-١١٥؛ محمد محمود الطناحي، المصدر السابق، ص ٦٦.

(١٢) للمزيد من التفاصيل عن الإدعاءات الإيرانية في البحرين، يراجع: محمد حسن العيدروس، العلاقات العربية - الإيرانية ١٩٢١-١٩٧١، الكويت، ١٩٨٥، ص ص ٣٢٩-٣٤٥؛ حسين محمد البحارنه، دول الخليج العربي الحديثة علاقاتها الدولية وتطور الأوضاع السياسية والقانونية والدستورية فيها، بيروت، ط٢، ٢٠٠٦، ص ص ١٠٩-١٢٧.

(١٣) جمال زكريا قاسم، تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، ج٥، القاهرة، ٢٠٠١، ص ٥٩.

(١٤) محمد محمود الطناحي، المصدر السابق، ص ٦٧.

(١٥) ولد أمير عباس هويدا في طهران عام ١٩١٩م، والده حبيب الله هويدا الملقب (عين الملك) من الدبلوماسيين السابقين في وزارة الخارجية الإيرانية، وقد أكمل هويدا دراسته الابتدائية والثانوية في بيروت، يجيد اللغتين الإنكليزية والفرنسية، حصل على شهادة البكالوريوس والماجستير في العلوم السياسية من بلجيكا، ثم غادر الى فرنسا وحصل على شهادة الدكتوراه في التاريخ من جامعة السوربون، وعند عودته الى إيران شغل مناصب عدة، أصبح رئيساً للوزراء للمدة ١٩٦٥-١٩٧٧م، ثم شغل منصب وزير البلاط الملكي للمدة ١٩٧٧-١٩٧٨، اعدم في نيسان ١٩٧٩م بعد الثورة الاسلامية. ينظر: محمد وصفي أبو مغلي، المصدر السابق، ص ١٢٣؛ مركز بررسي اسناد تاريخي، امير عباس هويدا به روايت اسناد ساواك، جلد دوم، تهران، جاب



موقف إيران من اتحاد دولة الامارات العربية المتحدة.....(٤٢٧)

- دوم، ١٣٨٦ ش / ٢٠٠٧م، ص ٤٦٣، ص ٤٦٦؛ عباس ميلاني، ابو الهول ايراني امير عباس هويدا ومعماي انقلاب إيران، تهران، جاب سوم، ١٣٨٠ ش / ٢٠٠١م، ص ٤٧.
- (١٦) روح الله رمضاني، سياسة إيران الخارجية ١٩٤١-١٩٧٣، ترجمة: علي حسين فياض وعبد المجيد حميد جودي، مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة، البصرة، ١٩٨٤، ص ٤٣٠.
- (١٧) جمال زكريا قاسم، المصدر السابق، ج ٤، ص ٢٧٥.
- (١٨) عبد الرزاق خلف محمد الطائي، المصدر السابق، ص ٥١.
- (١٩) جمال زكريا قاسم، المصدر السابق، ج ٥، ص ٥٩.
- (٢٠) سعيد باديب، العلاقات السعودية - الإيرانية ١٩٢١-١٩٨٢، مركز الدراسات العربية والإيرانية، لندن، ١، ١٩٩٤، ص ٨٠. وما يجدر ذكره أن الجدل حول تسمية الخليج بين العرب والإيرانيين يعود الى مدة طويلة، وحجة الإيرانيين حول ذلك أنه منذ عهد البرتغاليين حتى البريطانيين استعمل المستعمرون في مراسلاتهم إسم "الخليج الفارسي" منذ عام ١٥٠٧م واستعمل عرب الخليج الإسم نفسه في مراسلة تلك القوى. ينظر: ظافر محمد العجمي، أمن الخليج العربي تطوره واشكالياته من منظور العلاقات الإقليمية والدولية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط١، ٢٠٠٦، ص ٤٦.
- (٢١) محمد حسين الزبيدي، موقف العراق القومي من قضية الجزر العربية الثلاث (أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى)، بغداد، ١٩٨٠، ص ١١.
- (٢٢) جمال زكريا قاسم، المصدر السابق، ج ٤، ص ٢٧٦.
- (٢٣) بادر العراق على الرغم من إنشغاله حينذاك بأوضاعه الداخلية على أثر قيام ثورة تموز ١٩٦٨م، الى إعلانه الدعوة الى الإنسحاب البريطاني والتصدي لأية قوة أجنبية، ورفض سياسة التدخل، ودعا الى التعاون العربي من أجل حماية عروبة الخليج. ينظر: عبد الرزاق خلف محمد الطائي، المصدر السابق، ص ٥١.
- (24) Foreign Relation of the united states(1964- 1968) , Vol. XX11, Iran , Department of state , Johnson library , National security file , Memorandum of conversation-1- , Washington , December 5 , 1968. w w w.state.gove.
- (٢٥) مصطفى عبد القادر النجار وآخرون، تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، البصرة، ١٩٨٤، ص ص ٢١٥-٢١٦.
- (٢٦) جمال زكريا قاسم، المصدر السابق، ج ٤، ص ٢٨٠.
- (٢٧) سجل العالم العربي (وثائق- أحداث - آراء سياسية)، دار الأبحاث، (د. م)، (ت١/ت٢/ك١) ١٩٦٩، ص ٨٧.
- (28) Asian Recorder , Aweekly digest of Asian event with index , Vol. X1 , U.S.A, 1970 , P. 9595.
- (٢٩) سجل العالم العربي، المصدر السابق، (ت١/ت٢/ك١) ١٩٧٠، ص ١٥٠.

(٣٠) في ٢٣ تموز ١٩٧٠م قام السلطان قابوس بن سعيد بانقلاب عسكري ضد والده السلطان سعيد بن تيمور وخلعه عن الحكم، وفور تسلمه السلطة، أجرى السلطان قابوس اصلاحات عديدة في بلاده، وقام بالإنفتاح على العالم الخارجي، وقبلت سلطنة عمان في عضوية الجامعة العربية لأول مرة في آذار ١٩٧١، وفي عضوية الأمم المتحدة في تشرين الأول من العام نفسه. ينظر: جمال زكريا قاسم، المصدر السابق، ج ٥، ص ص ١٥٤-١٥٥؛ محمد جاسم محمد، الإستراتيجيات الأمنية في منطقة الخليج العربي، مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة، البصرة، ١٩٨٣، ص ٦٤.

(٣١) سجل العالم العربي، المصدر السابق، (ت/١/٢/ك/١) ١٩٧٠، ص ص ١٥٠-١٥١.

(٣٢) جمال زكريا قاسم، المصدر السابق، ج ٤، ص ٢٨٨.

(33) Edward M. Kennedy , The Persian Gulf: Arms race or arms control , Foreign affairs journal , Vol.54 , No.1 , U.S.A, October 1975, P.17.

(٣٤) جمال زكريا قاسم، المصدر السابق، ج ٤، ص ص ٢٨-٢٩.

(٣٥) المصدر نفسه، ص ٢٦.

(٣٦) اسماعيل صبري مقلد، المصدر السابق، ص ص ٢٣-٢٤.

(٣٧) شامل عناد حسن البديري، المصدر السابق، ص ١٨٩.

(٣٨) مقتبس من: محمد محمود الطناحي، المصدر السابق، ص ٦٧.

(٣٩) سعيد باديب، المصدر السابق، ص ٨٠.

(٤٠) مايكل أ. بالمر، حراس الخليج تاريخ توسع الدور الأمريكي في الخليج العربي ١٨٣٣-١٩٩٢،

ترجمة: نبيل زكي، القاهرة، ط ١، ١٩٩٥، ص ٩٠.

وجوه مبدأ نيكسون هو تقليص الإلتزامات والتفقات العسكرية الأمريكية في الخارج عن طريق تقوية حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية بتسهيل عملية حصولهم على الأسلحة والمعدات العسكرية الأمريكية، سواء على شكل مساعدات أو مبيعات على أساس أن ذلك أفضل سبيل لحماية المصالح الأمريكية في الخارج وأقلها تكلفة من الناحية المادية والبشرية. ينظر: روبرت كوبال، سياسات الولايات المتحدة في الخليج العربي، من كتاب (دراسات سياسية عن منطقة الخليج العربي)، ترجمة: د. خليل علي مراد، مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة، البصرة، (د.ت)، هامش ص ٧٨. وللتفاصيل أكثر عن مبادئ نيكسون، يراجع: جواد كاظم حطاب الشويلي، مبدأ نيكسون وأثره في منطقة الخليج العربي ١٩٦٩-١٩٧٩، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة البصرة، ٢٠٠٧؛ راؤل دواكورد، الأمن والإستراتيجية في الخليج العربي - الفارسي، ترجمة: مركز البحوث والمعلومات، بغداد، ١٩٨٥، ص ص ٧٣-٧٤.

(٤١) كمال ياسين جاسم، المصدر السابق، ص ص ١٢٦-١٢٧.

(٤٢) مقتبس من: فكرت نامق، الإستراتيجية الأمريكية المعاصرة في الخليج العربي، "الأمن القومي"

- (مجلة)، العدد ٢، بغداد، ١٩٨٣، ص ٥٧.
- (٤٣) شامل عناد حسن البديري، المصدر السابق، ص ص ١٩٢-١٩٣؛ سوسن جبار عبد الرحمن شريف، الخليج العربي في السياسة الخارجية الأمريكية ١٩٧١-١٩٨٨، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الموصل، ٢٠٠٦، ص ٢٨.
- (٤٤) تريت بارزي، حلف المصالح المشتركة (التعاملات السرية بين إسرائيل وإيران والولايات المتحدة الأمريكية)، ترجمة: أمين الأيوبي، بيروت، ط١، ٢٠٠٨، ص ٦٤.
- (٤٥) ر. ك. رمضان، الأمن في الخليج العربي، ترجمة: كمال رفيق الجراح، مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة، البصرة، ١٩٨٢، ص ١٦.
- (٤٦) مقتبس من: جمشيد جزء محمد بور، المصدر السابق، ص ٢٦.
- (٤٧) أ. فاسيليف، تاريخ العربية السعودية، بيروت، ط٢، ٢٠٠٠، ص ٥٢٢.
- (٤٨) نقولا زياده، الإمارات العربية المتحدة، "شؤون عربية" (مجلة)، العدد ٢، تونس، نيسان، ١٩٨١، ص ص ٢٤٤-٢٤٥.
- (٤٩) ولد الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان عام ١٩١٨م في إمارة أبو ظبي، وهو الإبن الرابع للشيخ سلطان بن زايد آل نهيان، الذي حكم الإمارة المذكورة بين عامي ١٩٢٢-١٩٢٦م، وسمي زايد بن سلطان بإسم جده الأكبر زايد بن خليفة آل نهيان، انتخب الشيخ زايد أول رئيس لدولة الإمارات العربية المتحدة بعد الإتحاد عام ١٩٧١م وإستمر في منصبه حتى وفاته. ينظر: أحمد يونس زويد الجشعمي، السياسة الداخلية للشيخ زايد بن سلطان آل نهيان ١٩٤٦-١٩٧٦، إطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة البصرة، ٢٠١٠، ص ١.
- (٥٠) ولد الشيخ راشد بن سعيد آل مكتوم عام ١٩١٢م في قبيلة آل بوفلاسه بإمارة دبي، تلقى دراسته الأولى في الكتائب، وتعلم علوم الفقه واللغة العربية التي كانت توفرها تلك المدارس، وفي عام ١٩٥٨م تولى حكم إمارة دبي، وفي عام ١٩٧١ أصبح نائباً لرئيس الدولة، إذ شارك الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان في قيام إتحاد دولة الإمارات العربية المتحدة حتى وفاته عام ١٩٩٠م. ينظر: شبكة المعلومات الدولية (الأنترنت): <http://ar.wikipedia.org>
- (٥١) محمد جاسم محمد، النظم السياسية والدستورية في منطقة الخليج العربي والجزيرة العربية، مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة، البصرة، ١٩٨٤، ص ٢٣٩. ينظر الملحق (١).
- (٥٢) للإطلاع على نص الإتفاق المذكور، يراجع: سيد نوفل، المصدر السابق، ص ص ٤٩٨ - ٤٩٩.
- (٥٣) رياض نجيب الريس، وثائق الخليج العربي ١٩٦٨-١٩٧١ طموحات الوحدة وهموم الإستقلال، بيروت، ط٣، ٢٠٠٢، ص ٢١.
- (٥٤) المصدر نفسه، ص ٢٢؛ محمد جاسم محمد، المصدر السابق، ص ٢٣٩.
- (٥٥) ينظر الملحق (٢) و(٣) و(٤).
- (٥٦) محمد جاسم محمد، المصدر السابق، ص ص ٢٣٩-٢٤٠؛ نقولا زياده، المصدر السابق، ص ٢٤٥.

(٤٣٠) ..... موقف إيران من اتحاد دولة الإمارات العربية المتحدة

(٥٧) ظافر محمد العجمي، المصدر السابق، ص ٣٤٦.

(٥٨) حسين محمد البحارنه، المصدر السابق، ص ٥١. وللمزيد من التفاصيل حول النقاط الدستورية المختلف عليها بين حكام الإمارات، يراجع: المصدر نفسه، ص ص ٥٢-٥٦؛ رياض نجيب الريس، المصدر السابق، ص ص ٢٢-٢٨.

(٥٩) تولى الشيخ خالد بن محمد بن صقر القاسمي حكم إمارة الشارقة في عام ١٩٦٥م بعد الشيخ صقر بن سلطان القاسمي، شارك في اجتماعات تكوين الإتحاد ممثلاً عن إمارة الشارقة، وقع على الدستور المؤقت في عام ١٩٧١م واصبحت الشارقة جزء من دولة الإمارات العربية المتحدة. ينظر: شبكة المعلومات الدولية (الأنترنت):  
<http://ar.wikipedia.org>

(٦٠) ولد الشيخ صقر بن محمد القاسمي عام ١٩٢٠ في رأس الخيمة، درس معاني القرآن الكريم على يد معلمين متخصصين، تولى حكم إمارة رأس الخيمة في عام ١٩٤٨م بعد أن تنازل له عمه الشيخ سلطان بن سالم القاسمي عن الحكم، وعمل بعد توليه الحكم على إرساء قواعد الوحدة الوطنية بين القبائل في الإمارة وجمع شملها، انتخب عام ١٩٦٥م رئيساً لمجلس حكام الإمارات الساحل، وظل في هذا المنصب حتى قيام الإتحاد، انضمت إمارته الى اتحاد دولة الإمارات العربية في ١٠ شباط ١٩٧٢م، توفي في عام ٢٠١٠م. ينظر: شبكة المعلومات الدولية (الأنترنت):  
<http://ar.wikipedia.org>

(61) Asian Recorder , 1968 , Op.Cit.,P. 8539.

(٦٢) استلم الشيخ أحمد بن علي آل ثاني الحكم عام ١٩٦٠م بعد تنازل والده له، واستمر حكمه لغاية عام ١٩٧٢م، إلا أن السلطة الفعلية كانت بيد ولي العهد خليفة بن حمد آل ثاني، إذ أنه كان يسيّر إدارة شؤون الدولة، ويدل على ذلك قيامه باعلان الإستقلال وقيامه بتنفيذ مراسيمه بصفته حاكم حقيقي للدولة في ٣ أيلول ١٩٧١م. ينظر: محمد نصر مهنا، الخليج العربي الحديث والمعاصر، الإسكندرية / مصر، ٢٠٠٨، ص ٦٣١.

(٦٣) سجل العالم العربي، المصدر السابق، (ت/١/٢/ك ١٩٦٩)، ص ٨٨.

(64) Asian Recorder , 1970 , Op.Cit., P. 9595.

(٦٥) محمد جاسم محمد، المصدر السابق، ص ٢٤٠.

(٦٦) أعلنت البحرين إستقلالها بعد أن أكدت لجنة الأمم المتحدة برئاسة (دينيسبير جو تشياري) لتقصي الحقائق، الذي عينته الأمم المتحدة بموجب إقتراح مقدم من قبل بريطانيا، إذ قدم تقريراً أكد على رغبة سكان البحرين في تكوين دولة مستقلة ذات سيادة، وبعد إعلان إستقلال البحرين، تخلت إيران شكلياً عن مطامعها في هذه الإمارة. ينظر: محمد علي حوات، مفهوم الشرق أوسطية وتأثيرها على الأمن القومي العربي، القاهرة، ط١، ٢٠٠٢، ص ٢٤٥؛ أ. فاسيليف، المصدر السابق، ٥٢٣. وقد صادق مجلس النواب الإيراني من دون تأخير على قرار مجلس الأمن الدولي التابع لهيأة الأمم المتحدة، الذي كان بمثابة إعتراف بإستقلال البحرين وذلك في ١٤ آذار ١٩٧٠م، ثم قام مجلس الشيوخ الإيراني بالتصديق على القرار المذكور في الثامن

عشر من الشهر نفسه، وأعلن رئيس الوزراء الإيراني أمير عباس هويدا في مجلس النواب أن الأمم المتحدة أعلنت أن الأكثرية الشعبية في البحرين تؤيد الإستقلال والإنفصال عن إيران، وطلب من النواب المصادقة على هذا القرار. ينظر: مصطفى عبد القادر النجار وآخرون، المصدر السابق، ص ٢١٨؛ محمد حسن العيدروس، المصدر السابق، ص ٥٧٥؛ محمود طلوعي، بازيكران عصر بهلوي از فروغي تا فردوست، جلد دوم، تهران، ١٣٨٧ش / ٢٠٠٨م، ص ٧٤٣.

(٦٧) نقولا زياده، المصدر السابق، ص ٢٤٥.

(٦٨) أ. فاسيليف، المصدر السابق، ص ٥٢٢.

(٦٩) نقلاً عن: سوسن جبار عبد الرحمن شريف، المصدر السابق، ص ١٣٤.

(٧٠) روح الله رمضاني، سياسة إيران الخارجية...، ص ٤٣١.

(٧١) نقولا زياده، المصدر السابق، ص ٢٤٥؛ أ. فاسيليف، المصدر السابق، ص ٥٢٣-٥٢٤؛

**Asian Recorder , 1972 , Op.Cit., P. 10554.**

(٧٢) محمد جاسم محمد، المصدر السابق، ص ٢٤١.

(٧٣) روح الله رمضاني، سياسة إيران الخارجية...، ص ٤٤٤.

(٧٤) نقولا زياده، المصدر السابق، ص ٢٤٥؛ محمد جاسم محمد، المصدر السابق، ص ٢٤١؛

**Asian Recorder ,1972, Op.Cit, P. 10684.**

(٧٥) نزار كريم جواد الربيعي، العلاقات الإيرانية الأمريكية ١٩٥٣-١٩٧٩ دراسة تاريخية، بغداد، ط ١، ٢٠٠٧، ص ١١٧.

(٧٦) نقولا زياده، المصدر السابق، ص ٢٤٦؛ عناد فواز الكيسي، إيران عصا الإمبريالية في منطقة الخليج العربي دراسة في التسليح الإيراني وأهدافه في عقد السبعينيات، "الخليج العربي" (مجلة)، العدد ١، المجلد ١٥، مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة، البصرة، ١٩٨٣، ص ٥٢-٥٣.

(77) **Asian Recorder , 1972 , Op.Cit., P. 10554.**

وكانت بريطانيا قد أبلغت حكام إمارات ساحل عمان بأنها تؤيد قيام اتحاد سباعي بينها، وأنها سوف تعترف بحكومة هذا الإتحاد وستعقد معها معاهدة صداقة شبيهة بالمعاهدة التي ستعقدتها مع كل من البحرين وقطر. ينظر: حسين محمد البحارنه، المصدر السابق، ص ٥٧.

(٧٨) نقولا زياده، المصدر السابق، ص ٢٤٦.

(٧٩) جمال زكريا قاسم، المصدر السابق، ج ٥، ص ١٠.

(٨٠) روح الله رمضاني، سياسة إيران الخارجية...، ص ٤٣٠-٤٣١.

(٨١) مقتبس من: اسماعيل صبري مقلد، المصدر السابق، ص ٣٤.

(٨٢) سعيد باديب، المصدر السابق، ص ٨٢.

- (٨٣) سجل العالم العربي، المصدر السابق، (ت/١ ت/٢ /ك ١٩٧٠)، ص ١٥١.
- (٨٤) نقلاً عن: محمد حسين الزبيدي، المصدر السابق، ص ١٢. وللمزيد من التفاصيل عن الجذور التاريخية للمطالب الإيرانية بالجزر الثلاث والوضع القانوني لها، يراجع: طاهر موسى جواد، المصدر السابق، ص ص ٢٩- ٨٨ ؛ توماس ماتير، الجزر الثلاث المحتملة لدولة الإمارات العربية المتحدة طناب الكبرى و طناب الصغرى وأبو موسى، ترجمة: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، ط١، ٢٠٠٥، ص ص ٤٤٧-٥٥٠؛ عبد العزيز الدوري وآخرون، العلاقات العربية الإيرانية الإتجاهات الراهنة وآفاق المستقبل، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط٢، ٢٠٠١، ص ص ٤٣٧-٤٤٠. وللإطلاع على الموقف الدولي والعربي من احتلال الجزر، يراجع: أحمد حسين طه السامرائي، الموقف العربي والدولي من إحتلال إيران للجزر العربية الثلاث ١٩٧١م، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة تكريت، ٢٠٠٤.
- (٨٥) نقلاً عن: غانم نجيب عباس، العلاقات الإماراتية الإيرانية ١٩٧١-١٩٧٩، بغداد، ٢٠٠٦، ص ٤٠. (86) Asian Recorder , 1968 , Op.Cit.,P.10264.
- (٨٧) الوثائق العربية، وثائق عام ١٩٧١، ص ٤٥١ ؛ حسين كامل جابر الشاهر، دولة الإمارات العربية المتحدة وعلاقتها الخليجية ١٩٧١-١٩٨١، إطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، جامعة القادسية، ٢٠٠٧، ص ص ٢٠٤- ٢٠٥ ؛ دفتر مطالعات سياسي وبين المللي، معاهدات دو جانبه ايران باساير دول ١٨٠٧-١٩٧٩، تهران، جاب دوم، ١٣٧٠ش/١٩٩١م، ص ٥٩٥.
- (٨٨) اصغر جعفري ولداني، نكاهي تاريخي به جزاير ايراني تنب و ابو موسى، تهران، ١٣٧٦ش/ ١٩٩٧م، ص ٣٣٤.
- (٨٩) المصدر نفسه.
- (٩٠) جمال زكريا قاسم، المصدر السابق، ج٥، ص ٢٣٩.
- (٩١) محمد جاسم محمد، المصدر السابق، ص ٢٥٧.
- (٩٢) مقتبس من: شملان العيسى، الخلافات بين الإمارات العربية وإيران حول الجزر الثلاث، "المستقبل العربي" (مجلة)، العدد ٢٠٦، السنة ١٨، بيروت، ١٩٩٦، ص ٥٥.
- (٩٣) محمد وصفي أبو مغلي، العلاقات الإيرانية الأمريكية وأثرها على الخليج العربي ١٩٤١-١٩٧٩، مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة، البصرة، ١٩٨٢، ص ٧٣.
- (٩٤) اصغر جعفري ولداني، المصدر السابق، ص ٣٣٧ ؛ مجموعة باحثين، بحوث المؤتمر الدولي للتاريخ، بغداد، ١٩٧٥، ص ٦٩.
- (٩٥) اصغر جعفري ولداني، المصدر السابق، ص ٣٣٨.